مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الإصلاحات العربية
وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي

هيدي هوهتاتين
فيليب هلوزابفيل
بينتي شيلير
توبي آرشر

الناشر
مركز الخليج للأبحاث
٢٠٠٥

٣

ترجمات خليجية

Gulf Research Center
187 Oud Metha Tower, 11th Floor,
303 Sheikh Rashid Road,
P. O. Box 80758,
Dubai, United Arab Emirates.
Tel.: +971 4 324 7770
Fax: +971 4 324 7771
E-mail: sales@grc.ae
Website: www.grc.ae

"Gulf Translations" is a compendium of articles originally published in English by various publishers. Volume 3 first published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center, May 2005 contains the following article:

Original Title:
Conference Report: Arab Reforms and the Challenges for EU Policies

Authors:
Heidi Huuhtanen, Philip Holzapfel, Bente Scheller, Toby Archer

Source:
The Finnish Institute of International Affairs

This material was originally published in English as proceedings of a conference organized jointly by The Finnish Institute of International Affairs, The Institute for Middle Eastern and Islamic Studies and The Gulf Studies Center (16-17 September 2004) and has been translated and re-published in Arabic by the Gulf Research Center through arrangement with The Finnish Institute of International Affairs.

English Version © 2004 The Finnish Institute of International Affairs
Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the Gulf Research Center.

ISBN 9948 424 54 9

The opinions expressed in this publication are those of the author(s) alone and do not state or reflect the opinions or position of the Gulf Research Center.

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي ــ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد الكتروني: sales@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

ترجمات خليجية – العددالثالث
الطبعة الأولى مايو ٢٠٠٥
مركز الخليج للأبحاث
الإمارات العربية المتحدة

تم نشر هذا الإصدار أصلاً باللغة الإنجليزية ويتضمن أهم وقائع المؤتمر المشترك الذي نظمه المعهد الفنلندي للشؤون الدولية ومعهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية ومركز الدراسات الخليجية (١٦–١٧ سبتمبر ٢٠٠٤). وتمت ترجمة التقرير إلى اللغة العربية وإعادة نشره من قبل مركز الخليج للأبحاث بموجب ترتيب خاص مع المعهد الفنلندي للشؤون الدولية.

المؤلفون: هيدي هوهتانين وفيليب هلوزابفيل وبنتي شيلير وتوبي آرشر
صدرت هذه الورقة أصلاً باللغة الإنجليزية عن المعهد الفنلندي للشؤون الدولية ٢٠٠٤©
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ©٢٠٠٥

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث. لا يجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الإصدار أو تخزينه بواسطة أي نظام يستخدم لاسترجاع المواد الإلكترونية، أو إعادة إنتاج هذا الإصدار أو أي جزء منه بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية أو التصويرية أو التسجيلية أو غيرها من الوسائل المتاحة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٩ ٥٤ ٤٢٤ ٩٩٤٨ ISBN

وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المشاركين، ولا تعبر عن وجهة نظر مركز الخليج للأبحاث.

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا العدد من ترجمات خليجية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

المحتويات

مقدمة ٦
تاباني فاهتورانتا مدير المعهد الفنلندي للشؤون الدولية.....٧
برنامج المؤتمر ٨
كلمة افتتاحية ١١
أنوش احتشامي، رئيس المؤتمر ١١
كلمة إركي توميويا وزير خارجية فنلندا ١٤
كلمة وزير الشؤون الخارجية القطري سمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ٢٠
ملخص الجلسة الأولى: تحديات سياسية وأمنية ــ استراتيجيات وإصلاح النظم ٢٤
جاري سيك: الأمن الدولي: الإصلاحات العربية والشرق أوسطية ٢٤
روزماري هوليس: السياسات الإقليمية، الأمن القومي والإصلاحات العربية:.....٢٦
أنوش احتشامي: القلاقل الداخلية والإصلاح.....٢٧
ملخص الجلسة الثانية: تحديات سياسات الاتحاد الأوروبي ٣٠
فولكر بيرتيس: الإصلاح العربي في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية
مع الشرق الأوسط: الماضي والاستراتيجيات المستقبلية. ٣٠
مارينا أوتواي: نقاط التلاقي والاختلاف حول منهجيات الاتحاد الأوروبي والولايات
المتحدة حول الإصلاح ٣٣
آراء من الجنوب: تجاوب العرب مع استراتيجيات الإصلاح الغربية.....٣٥
حسن صالح الأنصاري: ٣٥
بشير تشورو: ٣٦
تعليق بيورن لارسون.....٣٧
تعليق فرانسوا ماسوليه ٣٨

الحلقة الدراسية الأولى:
تحليل قمم مجموعة الثماني وحلف شمالي الأطلسي والأوروبية ــ الأمريكية
ونتائج سياسات الشرق الأوسط والإصلاحات الغربية..... ٣٩
الحلقة الدراسية الثانية:
صياغة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي الإصلاحات في سياق سياسات وتعاون
وأطر أوسع بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط..... ٤٣
الحلقة الدراسية الثالثة:
الإصلاحات العربية في الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي..... ٤٧
المتحدثون..... ٤٩
المنظمون..... ٥٣
قائمة المشاركين..... ٥٥
نبذة عن ترجمات خليجية..... ٦١
نبذة عن مركز الخليج للأبحاث..... ٦٢
من إصدارات مركز الخليج للأبحاث..... ٦٣

مقدمة

يأتي مؤتمر (الإصلاح العربي وتحديات السياسات الأوروبية) نتاجاً لتعاون مشترك بين المعهد الفنلندي للشؤون الدولية ومعهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة (درَم) في المملكة المتحدة ومركز دراسات الخليج في الدوحة. وجمع المؤتمر كوكبة خبراء متخصصين في القضايا السياسية المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط من مراكز فكرية وبحثية وجامعات رئيسية في أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربي. وشكل المؤتمر فرصة نادرة جداً لمجموعة كبيرة من صنّاع القرار من العالمين الغربي والعربي للالتقاء ومناقشة قضية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط.

وكان الهدف الرئيسي من عقده هو الإسهام عبر مجموعة من الدراسات والأبحاث المتخصصة للوصول إلى معارف ومفاهيم جديدة ومهمة لخدمة الكثير من أبعاد وجوانب العملية الإصلاحية في العالم العربي، كما تم ترتيب المؤتمر ليشكل منتدى لمناقشة سياسات الأطراف الدولية المرتبطة بالمنطقة؛ بغية المساعدة على تحديد التحديات التي تمثلها المنطقة بالنسبة إلى الدول الأوروبية. وتم تضمين هذه الجوانب بشكل كامل في الأوراق التي قُدمت في الجلسات المفتوحة، إضافة إلى المناقشات التي تخللت الحلقات الدراسية المغلقة.

وكان حضور خبراء من الشرق الأوسط واضحاً ومفيداً، مما ساعد المؤتمر على تحقيق واحد من أهدافه، وهو الوصول إلى نظرة علمية تحليلية لمسألة الإصلاحات في العالم العربي.

وساعد المؤتمر، صنّاع السياسات على الدخول في حوار بنّاء بين الخبراء الأوروبيين ونظرائهم العرب. ونجحنا، على الأقل، في تحقيق هدفنا بفضل خبرة وتجربة المشاركين. وكانت المناقشات حيّة وبنّاءة، ولامست جوانب مهمة تحتاج إلى الكثير من الاهتمام.

وبرهن المؤتمر على أن لمثل هذا الحوار بين المؤسسات الأوروبية والعربية أهمية بالغة في جوانب متعددة، فقد ساعد على البحث عن أشكال جديدة من أطر التعاون بين مختلِف الأطراف ذات الصلة بقضايا المنطقة. وعبر جمعة خبراء ومفكرين من مختلِف الاتجاهات والتخصصات، أسهم المؤتمر في رفع مستوى الفهم لمختلِف جوانب الإصلاحات المتبعة في

منطقة الشرق الأوسط. كما أنه، وهو الجانب المهم، أسهم في إبراز أفكار جديـــدة فـــي إطـــار البحث عن إيجاد حياة أفضل لسكان المنطقة.

تاباني فاهتورانتا

مدير المعهد الفنلندي للشؤون الدولية

برنامج المؤتمر

الخميس ١٦ سبتمبر

٩ ــ ١٠،١٥: الافتتاح وكلمات ترحيب

الدكتور تاباني فاهتورانتا مدير المعهد الفنلندي للدراسات الدولية.

الأستاذ الدكتور أنوش احتشامي رئيس المؤتمر أستاذ العلاقات الدولية معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية، مدرسة الحكم والشؤون الدولية، جامعة درَم، المملكة المتحدة.

الدكتور إيركي توميويا وزير خارجية فنلندا.

الكلمة الافتتاحية لسمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني النائب الأول لرئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية.

١٠،٤٥ ــ ١٢،٣٠: الجلسة الأولى: التحديات الأمنية والسياسية، استراتيجيات النظام والإصلاحات.

الورقة الأولى: الأمن الدولي: الإصلاحات في الشرق الأوسط والعالم العربي.
الأستاذ الدكتور غاري سيك، المدير المكلف لمعهد الشرق الأوسط، كلية الشؤون الدولية والعامة، جامعة كولومبيا، نيويورك.

الورقة الثانية: السياسات الإقليمية، الأمن القومي والإصلاحات العربية.
الدكتورة روزماري هوليس، مدير برنامج الشرق الأوسط، المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن.

الورقة الثالثة: الإسلاموية: عدم الاستقرار الداخلي والإصلاحات.
الأستاذ الدكتور أنوش احتشامي، رئيس المؤتمر، أستاذ العلاقات الدولية، معهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية، جامعة درَم، المملكة المتحدة.

٢ ــ ٥م: الجلسة الثانية: التحديات التي تواجهها السياسات الأوروبية.

الورقة الأولى: الإصلاحات العربية في إطار العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الشرق الأوسط: الاستراتيجيات السابقة والمستقبلية.
الدكتور فولكر بيرثيس، رئيس قسم الشرق الأوسط وإفريقيا، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، برلين.

الورقة الثانية: نقاط الالتقاء والاختلاف حول منهجيات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الإصلاح، هل هناك فرصة للتعاون؟
الدكتورة مارينا أوتاواي، باحثة أولى في مشروع الديمقراطية وحكم القانون في مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي.

الورقة الثالثة: آراء من الجنوب: الردود العربية على استراتيجيات الإصلاح الغربية.
الدكتور حسن صالح الأنصاري، مدير مركز دراسات الخليج ــ جامعة قطر.
الأستاذ الدكتور بشير تشورو، أستاذ العلاقات الدولية ــ جامعة قرطاج ــ تونس.

مداخلات

بيورن لارسون، قوة مهام الشرق الأوسط، وحدة السياسات فـــي ســـكرتارية مجلـــس الاتحـــاد الأوروبي.
فرانسوا ماسولي، إدارة حقوق الإنسان والديمقراطية، العلاقات بين الشرق الأوسط ودول جنوب المتوسط، المفوضية الأوروبية.

الجمعة ١٧ سبتمبر

٩ ــ ١١،٣٠: جلسات الحلقات الدراسية:

الحلقة الدراسية الأولى: تحليل توصيات قمة دول مجموعة الثماني والناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول سياسات الشرق الأوسط والإصلاحات العربية.
رئيسة الجلسة الدكتورة مارينا أوتواي.

الحلقة الدراسية الثانية: تشكيل استراتيجيات الاتحاد الأوروبي: الإصلاحات في إطار أوسع لسياسات الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط والتعاون بينهما.
ترأس الجلسة بجورن لارسون

الحلقة الدراسية الثالثة: الإصلاحات العربية في إطار الحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي.
ترأس الجلسة الأستاذ الدكتور أنوش احتشامي

كلمة افتتاحية

أنوش احتشامي، رئيس المؤتمر

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيـــز الاهتمام على الشرق الأوسط، وحوّلت النظرة إلى الأوضاع الإنسانية في هذا الجزء من العـــالم المهم استراتيجياً وحيوياً. كما أثارت الكثير من الاهتمام والتركيز والتحليل حـــول المجتمعـــات المسلمة وسياساتها وأوضاعها الاقتصادية وقيمها ومعاييرها الثقافية.

وبعد فترة طويلة من صدور مقالة ليزا اندرسون حول الخلل الـــديمقراطي فـــي العـــالم العربي في مطلع تسعينات القرن الماضي، وكتابات ديك نورتون حـــول نقـــاط الضـــعف فـــي المجتمعات المدنية في دول الشرق الأوسط الإسلامية في ١٩٩٣. والصورة التي رسمها نزيـــه أيوب للحالة الشرسة التي شهدها العالم الغربي في عام ١٩٩٥، والعالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت كلها مجتمعة إلى زيادة الضغوط والتحديات والمعاناة الإنســـانية فـــي منطقـــة الشرق الأوسط.

ووجد المراقبون منطقة تزخر بالتناقضات، فيها مجتمعات مفتوحـــة ومغلقـــة، وأنظمـــة علمانية ودينية، ودول غنية وأخرى فقيرة، تعيش كلها جنباً إلى جنب، ويعيش بعضـــها بـــتلاقح وتلاحم جيدين. في حين أن البعض يتوجس من جيرانه والعالم الخارجي، وباختصـــار، يمكـــن القول إن الاستثنائية في منطقة الشرق الأوسط فرضت نفسها بشكل غير مسبوق.

لكن يجب التنويه إلى أن ما وجده الباحثون والمهتمون ليس منطقة بدائيـــة قاحلـــة مـــن الأفكار، فهي منطقة غنية ثقافياً، ولها تاريخ عميق تستند إليه.

وأثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أكثر من غيرهـــا، حقيقـــة الاعتمـــاد والتواصل المتبادل بين مسلمي منطقة الشرق الأوسط مع بقية أطراف العالم، وبصفة خاصة مع الغرب.

وبعد ذلك اليوم الخطير من سبتمبر، اتخذت قضايا المسلمين منحى عالمياً، مما أثر مباشرة في العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي. ومن بين الأمثلة التي تثبت ذلك مسألة الحجاب في فرنسا، وقضية المسلمين في إسبانيا، ومسألة فتح المساجد في اليونان، إضافة إلى مسألة التعامل مع تشريعات تركيا. وأبرزت كل هذه القضايا الطرق التي أصبحت بها القضايا الداخلية، وحتى المحلية، عُرضة للتحوّل إلى قضايا مهمة ومصيرية في تحديد العلاقات بين الدول.

ومثلما أظهرته الأمثلة السابقة، فإن مستقبل استقرار دول القارة الأوروبية أصبح مرتبطاً بشكل أكبر بمصير هذه المنطقة الديناميكية والمعقدة.

ومن هنا، يمكن القول إن القارة الأوروبية التي تسيطر عليها منظمة مكوّنة من خمس وعشرين دولة يمكن ألاّ تكون الأداة السريعة القادرة على التعامل مع التهديدات والمخاطر والفرص التي تحرّكها الأحداث المتسارعة في العالم العربي.

وهذا هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تواجه المنطقة مجتمعة أحياناً باتفاق وتلاحم، لكن في مناسبات عدة كلٌ على حدة، وفي بعض الأحيان من خلال مواقف متباينة ومتعارضة. وأظهرت الحرب على العراق في ٢٠٠٣، والطريقة التي تم التعامل بها مع الأنشطة النووية الإيرانية نموذجين للخلافات العميقة بين الجانبين الأمريكي والأوروبي.

وكما قلت من قبل، سيكون من الخطأ النظر إلى منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أنها منطقة جامدة، أو على الإسلام كعامل توحّد في الدول الإسلامية. وأعتقد أن المنطقة تتحرك ببطء بسبب ضغوط داخلية وخارجية على السواء.

بالنسبة لأمثلة ونماذج الضغوط الداخلية يمكن أن نشير إلى ما حدث في دول مثل قطر والبحرين وسلطنة عُمان والكويت وإيران وتركيا والمغرب والأردن. أما الضغوط الخارجية فيمكن الإشارة إليها من خلال عملية برشلونة وأخيراً مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

وتكتسب طبيعة العالم العربي وتوجهاته أهمية مباشرة وكبيرة بالنسبة للقارة الأوروبية وحلف شمالي الأطلسي. وهذا هو السبب الذي جعلنا نجتمع هنا لنتباحث حول عملية الإصلاح

في العالم العربي وطبيعتها ودخول الاتحاد الأوروبي كطـــرف فيهـــا. ولـــدينا مجموعـــة مـــن المتحدثين المتميزين من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والمنطقة نفسها للمساعدة على الوصول إلى فهم أفضل لديناميكية العالم العربي ودور الاتحاد الأوروبي فيها. وأود أن أشكركم جميعاً لحضوركم وأتطلع بشدة إلى ما سيطرحه ويقدمه المتحدثون.

لكن لا بد من القول إنه كان من غير الممكن أن نجتمع مع بعضنا بعضا لـــولا العمـــل الشاق والجهود المضنية التي قام بها المعهد الفنلندي للدراسات الدوليـــة. وأود أن أعبِّـــر عـــن شكري أيضاً لمركز دراسات الخليج ووزارة الخارجية الفنلندية.

أخيراً، لا بد لي من التعبير عن سعادتي بالأهمية الرمزية لوجودي في هذه القاعة وفـــي هذه المدينة الرائعة التي شهدت ميلاد اتفاقية هيلينسكي في سبعينيات القرن الماضي.

كلمة إركي توميويا وزير خارجية فنلندا

إنه لشرف عظيم لي المشاركة في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر الذي يناقش الإصلاحات في العالم العربي وتحديات سياسات دول الاتحاد الأوروبي.

ويأتي هذا الحدث كجزء من حملة أطلقت عليها " ألف وواحد خطوة "، نظمتها وزارة الخارجية الفنلندية، وتهدف إلى توفير المعلومات وتنظيم الأحداث ذات الصلة بالعام العربي، ويسلط هذا المؤتمر الضوء على هذا المشروع.

أود أن أشكر الجهات المنظمة للمؤتمر، والمتمثلة في المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، ومعهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية، ومركز دراسات الخليج، لجعلها إقامة هذا المؤتمر أمراً ممكنا. وأريد أن أتحدث عن الإصلاحات العربية من وجهة النظر الفنلندية، مع التركيز بشكل خاص على السبب الذي يجعل العالم العربي محل اهتمامنا، والكيفية التي نريد من خلالها التعامل مع التحديات الحالية. وباعتباري ممثلاً لإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فليس من المستغرب أن تعبر وجهة نظري عن وجهة نظر المجتمع الأوروبي الكبير، لكنها في الوقت ذاته وجهة نظر خارجية بالنسبة إلى العالم العربي. وليس من واجبي أو من حقي كوزير خارجية لدولة، أو لأي وزير خارجية لدولة أخري خارج العالم العربي، إملاء ما يجب فعله من أجل إحداث التغيير، بل على العالم العربي أن يؤكد سيطرته على أجندته التنموية والتطويرية. ومن جانبنا نحن مستعدون للمساعدة إذا ما طُلب منا ذلك.

ولدينا عنصر واقعي وعملي من خلال توجهنا وسلوكنا الإيجابي، يتمثل تحديداً في رغبتنا ومصلحتنا في رؤية عالم عربي مستقر ومزدهر. فالقارة الأوروبية والعالم العربي ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ترتبط مع بعضها البعض جغرافياً وتاريخيا. والمؤكد أن قربنا الجغرافي واقع يعزز من اعتمادنا المتبادل المتنامي.

عليه، فمن الواضح أن مصالحنا تشكل واحداً من أهم الدوافع التي تحركنا للاهتمام بشأن المنطقة، ونعتقد بأن وجود عالم أكثر ديمقراطية يعني عالماً أكثر سلماً واستقراراً. وأود هنا أن أقتبس مقولة صديقي كريس باتن المفوض الأوروبي التي جاء فيها: "تشجيع مبادئ احترام

حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون يعزز السلام والاستقرار، وهذا هـــو مبـــدأ الحـــرب الوقائية الذي تسعد القارة الأوروبية بالإسهام في تشجيعه ومشاطرته. إن هذه الطريقة في التفكير تربط سياساتنا باستراتيجية الأمن الأوروبية التي تم إقرارها فـــي ديســـمبر الماضـــي، وهـــي الإستراتيجية التي وضعت منطقة الشرق الأوسط في قمة أولوياتها. وأعتقد بأن الاهتمام بالوضع الحالي في منطقة الشرق الأوسط وتبعاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية أدي إلـــى إبـــراز مجموعة من الأفكار والمبادرات التي نبعت من داخل الدول الغربية.

إن الوضع اليوم يختلف إلى حد ما، فالحاجة إلى الإصلاحات وجدت صداً واعترافاً داخل الدول العربية نفسها، فقد طالب طيف من الناس من بينهم مؤلفو تقرير التنمية البشرية في العالم العربي والمشاركون في مؤتمر الإصلاح العربي الذي عقد في الإسكندرية بمنح قدر كبير مـــن الحريات المدنية والسياسية.

ولكن التقدم نحو هذا الجانب لا يزال بطيئاً، فحتي نهاية القرن العشـــرين كانـــت هـــذه التوجهات تدريجية ولم تنل حظها من الاهتمام الكافي، أمـــا الآن وطـــوال الســـنوات العشـــر الماضية، فقد أعطيت مسألة الحكم الصالح اهتماماً كبيراً حتى داخل العالم العربي أيضاً، علـــى الرغم من أن الأمر في كثير من الأحيان لم يوصف بهذا المعني.

وحدث كل هذا في ظل حالة من الاختناق الاقتصادي، وإبعاد للشعوب عن الانخراط في الحياة السياسية، لكن الناس بدأوا الآن يدركون نوعية التبعات التي يمكن أن تحدث إذا ما بقيـــت المنطقة، أو دول بعينها من دولها، في الوراء متأخرةً عن التوجه العالمي نحو الحرية والتنمية.

وخرج مؤتمر الإسكندرية بمقررات وآراء مفيدة ترسخت أكثر بعد إجازة القمة العربية في مايو بوثيقة إصلاح تضمنت مبادئ وأسساً استمدت روحها من تلك المقررات. وتمثل هـــذه الوثيقة نوعاً من العمل الذي نتطلع إليه بعد أن بدأنا حوارنا مع الدول العربيـــة حـــول عمليـــة الإصلاح. وكانت الوثيقة خطوة مهمة إلى الأمام، على الرغم من فشلها في إيجاد آليـــة تطبيـــق واضحة.

وظل هناك الكثير من الانتقادات التي تتحدث عن الأفراد في تحديـــد مصـــالح الاتحـــاد الأوروبي في الدول العربية، وأن الخلافات العميقة أدت إلى إيجاد مجتمعات في الكثير من تلك الدول يشوبها العديد من المشكلات؛ أي بمعني آخر، حرمت المنطقة من السير في طريق النمو

الطبيعي. وأعتقد بأن الانتقادات مبررة جزئياً، فبالنسبة إلينا، لم نعط مسألة تطبيق الديمقراطية الأولوية ذاتها التي حظيت بها المسألة في بقية أنحاء العالم.

ومن الواضح أن هذا القصور وجد خلال الفترة الأخيرة حظه من المعالجة، فقدت أسفر تدخل الاتحاد الأوروبي في قضايا المنطقة عن بعض النتائج، على الرغم من أن منهجياته كانت حذرة إلى حدٍ ما.

ومن بين الخطوات المهمة في هذا الجانب ما أفضت إليه أطر الشراكة الأوروبية – المتوسطية، أو عملية برشلونة التي أطلقت في ١٩٩٥، المتمثلة في الالتزام بتسريع وتشجيع التعددية السياسية في دول المغرب العربي والشرق الأوسط، وفي هذا الإطار يسهم الاتحاد الأوروبي حالياً بنحو سبعمائة مليون يورو سنوياً، كما لدينا أطر شراكة فاعلة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وستستفيد خلال السنوات المقبلة بعض الدول العربية من سياسات الجوار الجديدة التي تبناها الاتحاد الأوروبي، والتي ستسفر عن أطر شراكة جديدة.

وتعتبر هذه الأدوات والأطر عناصر أساسية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي مع دول منطقة الشرق الأوسط، التي تم تبنيها من قبل المجلس الأوروبي في يونيو الماضي. ويتمثل الهدف الرئيسي من سياسات الاتحاد الأوروبي تلك في تشجيع ودعم وتسهيل الإصلاح والتحديث والتعددية السياسية والديمقراطية وحكم القانون والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

ومرة أخرى، أود التأكيد على أن المفتاح الرئيسي لمجمل العملية يتمثل في الشراكة. ويجب أن يتم تطبيق هذه الاستراتيجية على الدول التي تلزم نفسها بالأهداف المتفق عليها. كما يجب ألا يُنظر للشراكة باعتبار أنها طريق أحادي المسار، أو كأداة لترسيخ القيم والمصالح الغربية، بل يجب أن تخدم المصالح المشتركة، وأن تتسق مع الأنظمة القيمية والاجتماعية للجانبين، ففي حين أن الديمقراطية يمكن أن تُشجَّع من الخارج، لكننا نرى أنه من الأفضل أن يتم بناؤها من الداخل.

وبالنسبة إلى مختلف الأطراف ذات الصلة، أعتقـــد بأنـــه، وإضـــافة إلـــى المســـؤولين الرسميين، يجب أن تشمل المشاركة مجموعة من الشركاء من كلا الجانبين؛ مثل المنظمات غير الحكومية، والهيئات التجارية، والمجموعات الدينية، والأكاديميين والإعلاميين. ويجب علينا أن نتبنى سلوكاً إيجابياً في اتجاه الدخول في حوار بنَّاء مع المنظمات الإسلامية والأحزاب السياسية التي تقبل بمبدأ التعددية السياسية.

ومن الواضح أن طرحنا للشراكة لا ينال قبول الكل، لذلك فإن واحدة من أهـــم مهماتنـــا يجب أن تركز على السعي للبحث عن الكيفية التي يمكننا من خلالها تشجيع الإصلاح في أوساط الدوائر التي لا ترحب به، أي في الدول التي تسيطر عليها حكومات لا تشاطرنا أفكارنا وأهدافنا ورؤيتنا للشراكة، وهي الحكومات التي تتخوف من السقوط أو اندلاع ثورات وتمردات داخليـــة كنتاج لعملية تطبيق الإصلاحات.

وعلى الرغم من هذه الأوضاع المتجذرة، لا يمكن تجاهل هذه الدول؛ نظراً لأنهـــا مـــن الممكن جداً أن تتحول إلى محل اهتمام. وتعتبر الطريقة التي ينظر بها العرب للصراع القـــائم بينهم وبين الإسرائيليين مهمة جداً بالنسبة إلى الأوروبيين وكل الأطـــراف الدوليـــة الأخـــرى. وتتصل هذه المسألة بشكل مباشر بالجدل والنقاش الدائرين حول عملية الإصلاح. والأهـــم مـــن ذلك أن مصداقيتنا في نظر شعوب العالم العربي تتطلب ضرورة تدخلنا الكامل، واشتراكنا فـــي الجهود الدولية الرامية إلى حل هذه المشكلة التي طال أمدها.

وعلى الرغم من أن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أظهرت بعضاً من التعـــاطف مع الرؤية التي تقول إن الصراع العربي ــ الإسرائيلي ظل يشكل سبباً ومبرراً للـــبطء الـــذي يشوب النمو الاقتصادي في العالم العربي، فإنها لم تقبل إجمالاً بتلك الرؤية. وعلينـــا أيضـــاً أن نشدد على رفض استخدام هذه الرؤية كمبرر لما يحدث؛ لأن هذا يعتبـــر ضـــد مصـــلحة دول المنطقة. ومن الواضح أنه لا الإصلاح ولا التقدم في مسار عملية السلام يمكن أن يكون شرطاً مسبقاً لتحقيق الآخر. لكن الثابت هو أنه لن يكون هناك استقرار بعيد الأمد من دون التوصل إلى حل شامل للصراع العربي ــ الإسرائيلي. والمؤكد أن الحل السلمي لهذا الصراع سيؤدي إلـــى انعكاسات إيجابية ضخمة على المنطقة بكاملها. وهذا هو السبب الـــذي يحـــتِّم علـــى الاتحـــاد الأوروبي وأعضاء اللجنة الرباعية كافة العمل على إيلاء الأمر أولوية قصوى، والدفع بقوة في اتجاهه.

ونحن لا نزال ننظر إلى خريطة الطريق باعتبار أنها الأساس للوصول إلى اتفاقية تفضي إلى إقامة دولتين مستقلتين تتمتعان بكامل السيادة، إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ولا تجد هذه الرؤية حظها من المشاطرة فقط بين أعضاء اللجنة الرباعية، بل إنها تم تبنيها من قبل مجلس الأمن الدولي من خلال القرار ١٥١٥.

وفي أعقاب نشر خريطة الانسحاب من غزة، سيكون دور خريطة الطريق أكثر أهمية. فالانسحاب بهذه الطريقة أمر مرحب به، لكن إذا ما اتبع بإجراءات أخرى واضحة تضمنتها خريطة الطريق مثل إزالة المستوطنات. عليه، فهناك حاجة ماسة لخطوات من أجل إعادة العمل بخريطة الطريق كمرجعية لحل الصراع. وحددت اللجنة الرباعية والاتحاد الأوربي خمسة عناصر رئيسية يتم وفقاً لها تنفيذ الانسحاب. ويتمثل المطلب الأول في الالتزام الكامل بالشروط مع محاولة إضفاء محتوى عملياتي عليها.

ومن الواضح أيضاً أن وثيقة خريطة الطريق تحتاج إلى تحديث يجعلها تواكب التطورات التي تلت إصدارها، فعلى سبيل المثال، لم يعد الجدول الزمني الذي وضع لتنفيذها صالحاً الآن.

ويجب علينا خلال مداولاتنا أن نؤكد على ضرورة التأكد من أن السلطة الفلسطينية قد دعمت وزودت بكل الأدوات التي تجعلها قادرة على العمل كمنظمة حكم مركزية في الأراضي الفلسطينية. وهذا يتطلب ضرورة تنفيذ الإصلاحات وفقاً لما نصت عليه خريطة الطريق. وأعتقد بأن الانتخابات تشكل اختباراً حقيقياً للرغبة في تطبيق الإصلاحات والقدرة على مواصلتها. وفي ظل الظروف الحالية، أصبحت عملية إجراء الانتخابات المحلية ممكنة، وعليه نريد أن نشجع السلطة الفلسطينية على المضي قدماً نحو تنظيم العملية الانتخابية، ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد في هذا الجانب متى ما دعت الحاجة.

عموماً، صحيح أن الانتخابات وحدها لا تصنع الديمقراطية، لكنها تشكل جزءاً مهماً منها، ويجب أن تجرى وتطبق بشكل سليم في المجتمعات كافة. فإضافة إلى الفلسطينيين، ستجري العديد من الدول العربية انتخابات خلال الأشهر المقبلة، ويجب علينا أن نولي الأمر اهتماماً خاصاً.

وأود أيضاً أن أشدد على دور وسائل الإعلام المستقلة التي تتوخى المسؤولية في عملها، باعتبار أنها تشكل عنصراً رئيسياً في أي مجتمع ديمقراطي. وعندما تقوم وسائل الإعلام تلك

بدورها المنوط بها، فإنها يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تربية الشعوب. ويجب علينا أن نـــدعم كافة الجهود من أجل تعزيز الوصول لذلك الهدف.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول شيئاً عن مسألة مهمة ترتبط بالمرأة والتنميـــة فـــي العـــالم العربي، وهي أنه يجب أن تكون مسألة تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصـــادية في قمة أجندتنا. ولا يمكن لأي بلد من البلدان أن ينجح على المدى الطويل إذا ما حرم نصـــف مجتمعه المتمثل في العنصر النسائي من حقوقه الأساسية، وهو أمر إذا ما حدث يؤدي إلى بروز سلسلة من المشكلات المعقدة.

وتوصل مؤتمر التنمية البشرية في العالم العربي إلى توصية جاء فيها "يعاني المجتمـــع بكامله عندما يتم تهميش جزء كبير من مكونه المنتج، مما يؤدي إلى تقليص معدل دخل الأسرة، وإضعاف مستوى المعيشة". وكان موضوع تمكين المرأة العربية من أهم الموضـــوعات التـــي أثارت اهتمام مؤلفي تقرير التنمية البشرية في العالم العربي، ووضعوه ضمن ثلاثـــة مكونـــات أساسية يجب توافرها من أجل إنجاح استراتيجية إعادة بناء المجتمع. وتمثل المكونان الآخـــران في احترام حقوق الإنسان، وتوفير حرية الحصول على المعرفة في الأمم العربية.

ولحسن الحظ تغيرت الوضعية تدريجياً وفقاً للمعطيات المتوافرة حالياً، ففي المغرب أعلن الملك محمد السادس إصلاحات كبيرة في مجال حقوق المرأة، وأدت إصلاحاته تلك إلـــى قلـــب التعريف القانوني للمرأة في المغرب الذي كان ينص على أنها تابع للرجل، ومنحهـــا المســـاواة الكاملة معه. ومن المهم القول إن تلك الإصلاحات أدخلت في إطار قوانين الشريعة الإسلامية.

ومن بين التطورات المبشرة في هذا الجانب الخطوة التي حدثت في البحرين في ٢٠٠٢، عندما أعلن أمير البلاد السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية. وشكّل ذلـــك التحول خطوة كبيرة إلى الأمام في مسار احترام حقوق المرأة وتطبيـــق الإصـــلاح السياســـي والاقتصادي. كما تم إصلاح النظام التعليمي من أجل التأكيد على حصول المرأة علـــى حقـــوق تعليمية متساوية. وأصبحت المرأة هناك تذهب إلى المدرسة مثلها مثل الرجـــل، ووفـــرت لهـــا فرص التعليم، بما في ذلك فرص تلقي التعليم الجامعي.

كلمة وزير الشؤون الخارجية القطري

سمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

من دواعي سروري أن أعرب عن شكري وتقديري لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا المؤتمر. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لصاحب المعالي وزير الشؤون الخارجية الفنلندي على كلمته، وأتمنى أن تشهد أواصر الصداقة والتعاون بين بلدينا مزيداً من التطور لمصلحة الشعبين.

يتناول هذا المؤتمر قضية الإصلاحات، التي تعتبر قضية حيوية تهم الحكومات والشعوب في منطقتنا، بشكل عام. وأعتقد، متواضعاً، بأن الإصلاح ليس خياراً، بل أمر حتمي، لأنه مبدأ رئيسي يفرضه منطق الحياة البشرية، حيث يطمح الإنسان باستمرار إلى مستوى أفضل في ظل عملية التطور المستمرة. وقد تبنينا الإصلاح في قطر على هذا المبدأ منذ تولي سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر مقاليد السلطة عام ١٩٩٥. ويرجع ذلك لإيماننا الراسخ بأن الوسيلة المثالية، وقد تكون الوحيدة، التي تمكِّننا من تحقيق السلام والأمن والعدالة والتنمية الشاملة هي الإصلاح القائم على الديمقراطية، من دون إغفال الخصائص الفريدة لمجتمعنا. ولدينا رؤية موضوعية واقعية حول تطبيق الأساسيات والمبادئ العامة الخاصة بممارسة الديمقراطية؛ التي تكمن في بناء مؤسسات الأمة، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية الفعالة في الإدارة والحكم. ويتفق ذلك مع القانون والشفافية والاعتمادية، التي تمثل الغالبية من خلال المشاركة في الحياة العامة وعملية التنمية الاجتماعية الشاملة، التي تتحرك فيها المسارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل متواز.

وفي هذا السياق، تمت صياغة دستور قطر، الذي وضع الأساس للمشاركة الشعبية المسؤولة، وبناء أمة تقوم على القانون والمؤسسات، وضمان توفير حقوق الإنسان الأساسية للرجال والنساء على أساس المساواة في الحقوق الواجبات، والسماح بوجود مؤسسات المجتمع المدني. وأقرّ الشعب القطري الدستور بأغلبية كبيرة في إبريل ٢٠٠٣، وتم إعلانه في الثامن من يونيو ٢٠٠٤، وسوف يُنشر في الجريدة الرسمية بعد عام عندما تكتمل المؤسسات الدستورية والتشريعات الضرورية اللازمة.

وحرصنا على أن تسير عملية الإصلاح السياسي بالتوازي مع خطط التنمية الشاملة التي تعطي الأولوية للصحة والتعليم في المرحلة الراهنة. ومتابعة لهذه السياسة، لم يساورنا أي شك في أن من العوامل المهمة جداً التي تساعدنا على مواجهة أي تحديات محتملة الاهتمام برفـــع الوعي بالثقافة الديمقراطية، من دون إهمال المنهج التدريجي الذي يوازن بين عناصر مختلفـــة في العملية الديمقراطية.

وفي حين أننا لم نتردد أبداً في إعلان هذا الموقف الواضح حول الإصلاح والديمقراطية في منطقتنا، فإننا نعي باستمرار أن مختلف المبادرات في هذا المجال تطرح في سياق الاهتمام الكبير للقوى الدولية بالمنطقة العربية. ولا شك في أن كثيراً من ردود الفعل على هذه المبادرات كانت في الواقع تعليقات على طريقة الطرح وعلى مضامينها الكلية أو الجزئيـــة. وقـــد عبّـــر البعض عن ردود أفعال رافضة بسبب نقص الوضوح في مضامين وخلاصات هذه المبادرات. وبالتالي نادينا بضرورة تبني خطاب منطقي عاقل لإيضاح الأمور، معلنين في الوقت ذاته عدم قناعتنا بالذرائع التي يسوقها البعض بهدف تجنّب الإصلاح. ولقد أعلنـــا موقفنـــا هـــذا خـــلال المباحثات الخاصة، وفي العديد من المناسبات العامة، بما في ذلك اجتماعـــات جامعـــة الـــدول العربية.

وبعد طرح رؤيتنا حول الإصلاح في العالم العربي، أتمنى الآن أن أعلـــن موقفنـــا مـــن مخططات الإصلاح المستقبلي في الشرق الأوسط في ضوء نتائج الاجتماعـــات الدوليـــة التـــي عُقدت في يونيو الماضي. ويجول بخاطري البيان الصادر عن قمة مجموعة الثماني فـــي ســـي آيلاند في التاسع من يونيو، وبيان القمة الأمريكية ــ الأوروبية في دروموالانـــد بإيرلنـــدا فـــي السادس والعشرين من يونيو، وبيان قمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو) التي عُقدت في اسطنبول في الثامن والعشرين من يونيو ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، وفي رأيي المتواضع، هنـــاك مبـــادئ عدة مهمة نحتاج إلى التركيز عليها، وتشمل:

١- يجب أن تعبِّر الحاجة إلى الإصلاح والتطوير الديمقراطي عن رغبة شعوب المنطقة.

٢- لا بد أن تكون عملية الإصلاح شراكة استراتيجية بين دول المنطقـــة والأطـــراف الدوليـــة المهمة.

٣- ينبغي ألا تقتصر الشراكة على الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية، بل لا بد من إعطاء الأولوية للعدالة والإنصاف والمساواة، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والانفتاح، والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحقيقي.

٤- لا بد أن تمثل الشراكة فرصة لإقامة حوار حقيقي ومناقشة حقيقية من أجل إقامة الديمقراطية، ليس على المستوى المحلي فقط، بل على مستوى العلاقات الدولية أيضاً.

٥- لا بد أن تهتم الشراكة بصفة خاصة وجادة بوضع خطط إقليمية ودولية وبرامج للقضاء على الفقر والجهل والأمراض والتخلف، من أجل خلق بيئة مناسبة لبناء ونشر الثقافة الديمقراطية.

٦- توازياً مع عملية الإصلاح والديمقراطية، لا بد أن تأخذ هذه الشراكة خطوات شجاعة وفعالة لتسوية النزاعات الإقليمية، بخاصة النزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي والوضع في العراق.

والمؤكد أنه لا يمكن القضاء على دوافع الإحباط الذي يؤدي إلى العنف والتطرف والإرهاب من دون تسوية جذور النزاع (أو اقتلاعها). وفي ما يخص إعلانات وبيانات الاجتماعات الدولية المذكورة، يمكننا القول إن الدلالات أصبحت واضحة جداً. ونلاحظ أن هناك اتفاقاً في وجهات النظر، على عكس الرؤى المتناقضة والآراء المعتنقة سابقاً. ونلاحظ أيضاً أن مبادئ التنسيق والشراكة والحوار تتبع من أجل الاتجاه نحو عملية الإصلاح والديمقراطية، مع الاعتراف بضرورة أن تنبع هذه العملية من رغبة ذاتية لدول وشعوب المنطقة، وألا تأتي مفروضة من الخارج. ويساعد ذلك إلى حد كبير في التغلب على الصعوبات التي قد تعوق تحقيق الأهداف المرجوة. ونلاحظ اهتماماً جدياً بالمواقف التي تبنتها المنطقة العربية، خصوصاً بيان جامعة الدول العربية بعد اجتماعها في تونس في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من مايو الماضي، الذي تضمن أساساً مشتركاً للفهم الأفضل بين الأطراف المعنية للتقدم في عملية الإصلاح والديمقراطية. الأكثر من ذلك أن العلاقة المفاهيمية الواضحة بين الجوانب السياسية والعسكرية والاجتماعية من ناحية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى أمر محمود ونرحّب به ويرضينا. ولا نغفل هنا البرامج والأموال المشتركة المخصصة لبدء مشروعات الإصلاح في هذه المجالات تحت رعاية دول من داخل المنطقة وخارجها.

إذاً، أين تقع التحديات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي التي هي البعد الثاني في هـــذا المؤتمر؟ في رأيي المتواضع، إن التحديات تكمن في نقطتين متصلتين؛ تتعلق الأولى بالطريقـــة نفسها التي يطلب بها من دول المنطقة التحرك الســـريع للبـــدء فـــي تبنـــي ثقافـــة الإصـــلاح والديمقراطية، وفي المقابل أود القول إنه وتماشياً مع مفاهيم هذا العصـــر التـــي يـــؤمن بهـــا الكثيرون، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، لنبوعها من الثقافة والممارسات الغربية، فإننا نتوقع أيضاً من الدول الأوروبية أن تبدأ بجدية في تبني ثقافة التســـامح والتعـــايش المشـــترك بـــين الحضارات، الغربية والإسلامية العربية، وهذا بدلاً من تبني الاتجاهات التـــي تنـــاقض تـــاريخ الحضارة التي تلقي باتهامات العنف والتطرف والإرهاب على كاهل العرب والمسلمين.

هذه الاتجاهات لها أهداف سياسية نعرفها جميعاً ولا تخدم المصالح البشرية المشـــتركة، وبالتالي من واجبنا جميعاً ألاّ نسمح بأي سوء تفاهم بيننا. أما النقطة الثانيـــة فتـــرتبط بتحـــدي الالتزام الجاد بغية وضع المفاهيم التي تم تبنيها بالفعل في إطار عملي تنفيذي، وفي هذا المجال تتحمل كل الحكومات نصيباً من المسؤولية إذ لا بد لها من انتهاج سياسات جادة، وتعزيز العمل مشترك، وإعطاء الأولوية لحل النـــزاعات الإقليمية، التي تغذي التطرف في الجانبين، وتتـــيح لطرف أو لآخر الذرائع التي يبحث عنها لتحقيق مصـــالح علـــى حســـاب عمليـــة الإصـــلاح والديمقراطية، وأتمنى النجاح لهذا المؤتمر في التوصل إلى النتائج الإيجابية التي نأملها جميعاً.

ملخص الجلسة الأولى:

تحديات سياسية وأمنية ــ استراتيجيات وإصلاح النظم

جاري سيك: الأمن الدولي: الإصلاحات العربية والشرق أوسطية

أصبحت الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية القوة الأهم في الشرق الأوسط، كما أصبح حضور أمريكا السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة يعادل حضور دولها، بل، وفي كثير من الحالات، أكبر منه بكثير. وتخضع استراتيجية الولايات المتحدة ومكانتها في العالم، كل أربعين إلى خمسين سنة، لجدل ونقاش كبيرين. وها نحن نعيش اليوم في ظل استراتيجية جديدة، فمنذ صدمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر تم تغيير الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بشكل جذري. ويقوم مبدأ بوش الجديد على ثلاثة أسس؛ يتمثل أولها في مفهوم التدخل الوقائي، وهو عنصر كان له حضوره الدائم في السياسة الأمريكية، لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تمت ترقيته إلى مكانة مركزية، ويتلخص الأساس الثاني في الرؤية التي تقول إن لأمريكا الحق في أن تتخذ أي إجراءات ضرورية لضمان التفوق على أي دولة أخرى أو مجموعة دول في العالم، وبخاصة من الناحية العسكرية، وثالثاً تبني استراتيجية نشر الديمقراطية في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط، باعتبار أنه يشكِّل مكاناً للأنظمة غير الشرعية التي يُعتقد أنها تشكِّل مصدراً للعدوان والإرهاب.

وكان غزو العراق هو أول اختبار لمبدأ بوش، وكان من المفترض أن تؤدي معركة "الصدمة والرعب" إلى توجيه رسالة واضحة إلى جارات العراق بأنه من غير المجدي ولا الجائز لها معارضة سلطة أمريكا، فيما كان من المفترض أن تؤدي ردود الفعل المتوقعة من دول المنطقة في المقابل إلى إعطاء الولايات المتحدة القدرة على التعامل مع مسائل مثل الانتشار النووي والنزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي. كما كان من المتوقع أن يشكِّل استبدال ديكتاتور متوحش مثل صدام حسين نموذجاً للإصلاح في الشرق الأوسط وعامل موازنة ضد التطرف الإسلامي.

لكن تلك الرؤية كانت متطرفة وجريئة أكثر من المعقول، وقد أمكن تنفيذها فقط بســـبب رد الفعل الغاضب للأمريكيين على الهجمات على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع، وكانت مغامرة كبيرة وتحوّل مبتكر مدهش في السياسة الخارجية التقليدية الأمريكية. ولم تفلـــح، ففـــي الوقت الذي قضت فيه حرب الخليج ١٩٩١ على عقدة فيتنام، فإن حرب العراق ٢٠٠٣ يمكـــن أن تقود إلى عقدة جديدة، يمكن وصفها بـــ "عقدة العراق". الآن يعي قادة ســـوريا وإيـــران أن أمريكا متورطة في العراق، لكن وعلى الرغم من الترديد المستمر للتهديدات مـــن حفنـــة مـــن المتشددين، فإنه ليس من المحتمل أن تقوم أمريكا بمغامرة عسكرية أخرى مكلفة في المنطقـــة. وتشعر إيران بخاصة بالراحة لوضعها الأمن الحالي أكثر من أي وقت مضـــى خـــلال خمـــس وعشرين سنة مضت من حكم رجال الدين. وفي الجانب الآخر، فإن الدول الراغبة في التعـــاون مع أمريكا الآن، مثل باكستان، هي دول شمولية، ولا يُحتمل أبداً أن تقود أي حركة إصـــلاحية، فالإصلاح الذي كان نشطاً في المنطقة حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر يتقدم بسرعة السلحفاة الآن، ويمكن القول إن انهيار العراق الحكومات ألهم المزيد من التشدد وليس التحرّر، إذا كان قد ألهم شيئاً أصلاً.

وتتجه السياسة الأمريكية، كما ذكرنا، نحو الإصلاح في الوطن العربي، لكنها تأخرت في ذلك، حتى ما بعد الهجوم على أفغانستان والعراق. غير أن هذا كان دائماً عنصراً في سياســـات واستراتيجيات المحافظين الجدد، برز من خلال اقتراح قُدِّم في التسعينيات طالب بتحويل الشرق الأوسط إلى مناخ أكثر ديمقراطية واستقراراً لمصلحة أمن الولايات المتحدة. وقد بـــدأ جـــدول أعمال الإصلاح بداية محبطة، لكنه ازداد تعقيداً.، ولا يزال يفتقر إلى التمويل، خصوصاً عنـــد المقارنة بالبرامج العسكرية الأمريكية الأخرى. وضعف جدول أعمال الإصلاح كما هي الحـــال في كثير من جوانب السياسة الأمريكية الحالية نتج عن غياب أي اتفاق عام في واشنطن. وكان هدف مبدأ بوش أن تكون استراتيجية أمريكا المحددة محاربة عالم الإرهاب. وألقت حكومة بوش بالشكوك على صلاحية هذا المبدأ باختيار تطبيقه في العراق أولاً وهو الأمر الذي أخفقت فـــي تنفيذه، وقللت من فرص إمكانية تطبيق السياسات الإصلاحية مستقبلاً عند الحاجة إليها.

الإصلاح هدف صغير لكنه حقيقي في السياسة الأمريكية، يســـمح لأصـــوات أمريكيـــة وأوروبية وشرق أوسطية بالحديث عن هدف مشترك، إن لم تكن لغة مشتركة، ومـــن مصـــلحة

العرب والاتحاد الأوروبي والأمريكيين، الذين يفهمون أن أمريكا ستكون المستفيد الأول من الإصلاح في المنطقة، الاعتراف بذلك والتعويل عليه.

روزماري هوليس: السياسات الإقليمية، الأمن القومي والإصلاحات العربية:

عند مناقشة الإصلاحات العربية، لا بد من ملاحظة أن نظام الشرق الأوسط صنعته الدول الأوروبية. وتعتقد أمريكا الآن بأنها لن تكرّر الخطأ الذي اقترفته فرنسا وبريطانيا منذ ثمانين عاماً. ولا بد أن تتذكر أن بناء الدول في الشرق الأوسط تحقق خلال فترة قصيرة. وكانت مصر وتركيا وإيران في العشرينات هي الدول الوحيدة التي لديها كيان في شكل دولة، حيث كانت هناك مشكلات بسيطة فقط خاصة بالهوية، أما سوريا والعراق والأردن وغيرها فقد كانت كيانات من صنع الدول الأوروبية. ولا بد أن تكون هذه الدول الجديدة مناهضة للاستعمار والامبريالية لتكسب بعض الشرعية في عيون سكانها الجدد. ويمكن تحديد ثلاثة تيارات تقود ثلاثة أنواع من الخطاب السياسي في ذلك الوقت، وهي:

١- حركات مناهضة للاستعمار تطالب بالاستقلال (حتى الخمسينات).

٢- علمانيون عسكريون متشددون مناهضون للصهيونية (أواخر الأربعينات حتى مطلع السبعينات).

٣- إسلام متشدد مناهض للغرب (منذ ١٩٦٧).

وكان على القادة العرب أن يتنافسوا ليكونوا أفضل أصحاب هذه الأنواع من الخطابات. وفي هذا السياق التاريخي نتحدث عن الإصلاح اليوم.

الأوروبيون حريصون الآن على نسيان هذا الجانب من التاريخ (ويقولون: نحن لا نسعى إلى بناء امبراطورية أخرى)، كما أن العرب في الجانب الآخر لا يستطيعون نسيان الماضي الاستعماري بسهولة. وبالتالي فهم ينظرون إلى القيم الغربية بشك وعدم ثقة. في بريطانيا، من الصعب أن تشكّك في مبدأ الدمقرطة من دون أن تكون إما مناهضاً لأمريكا أو عنصرياً (العرب لا يمكنهم تطبيق الديمقراطية).

ويبدو أن مفهومنا عن الإصلاح يعني وقف الإرهاب والهجرة، وجعل العالم العربي ينظر إلى داخله (ينغلق على نفسه) ويترك الغرب لحاله. ويبدو أن الرؤية الغربية تتلخص في القـــول إن العالم العربي مريض ولن يتعافى إلا إذا أصبح نسخة من أوروبا. وسوف يفشل الإصـــلاح بهذا الموقف، ولا بد أن ننظر إلى أنفسنا كجزء من المشكلة ولسنا فقط الحل.

أنوش احتشامي: القلاقل الداخلية والإصلاح

الإسلاموية هي محور مركزي على مستوى السياسة والدولة منذ بداية تاريخهـــا، ولهـــا جذور في الإخوان المسلمين في مصر وسوريا في الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٦٠، وتبعت ذلك فترة نمو بجهود من جانب الأنظمة للقضاء على الحركة، مثلاً من جانب ناصر في مصر فـــي الستينات، وفي سوريا في بداية الثمانينات. وكانت الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ نقطة تحوّل فـــي هذا الاتجاه، وكذلك اتفاقيات كامب ديفيد والحرب في أفغانستان أيضاً. الآن حالة الإسلاموية في دول مختلفة هي كالتالي: في مصر كانت الإسلاموية قوية لفترة طويلـــة، وكانـــت اســـتراتيجية الدولة أولاً محاولة القضاء على الحركة، ثم، في وقت لاحـــق، تجاهلهـــا. غيـــر أن المجتمـــع المصري يزداد تحفظاً، والإسلام جزء لا يتجزأ من ثقافته. في الجزائر لم تظهـــر الإســـلاموية حتى مطلع التسعينات، الآن تسبب الحركة مشكلات مستمرة منذ رفـــض الحكومـــة مشـــاركة الأحزاب الإسلامية في السياسة. وضربت حكومة تونس على أيدي الإسلاموية بشدة واستخدمتها ذريعة لقمع المعارضة والتراجع عن الإصلاح. في المغرب والأردن كانت الاســـتراتيجية هـــي التعامل مع الإسلاموية والمتطرفين الإسلاميين بالمشاركة معهم، وفي الوقت نفسه السيطرة على مجالهم السياسي. فلا بد أن يكون نشاط الحركات الإسلامية محدوداً وتحدده الدولة.

أما ليبيا، الدولة العلمانية ذات العلاقة القوية بالإسلام، فتعتبر نفسها حليفة للغـــرب فـــي معركتها ضد المعارضة الإسلامية. وسوريا العلمانية أيضاً ضربت المعارضة الإسلامية بداخلها بشدة، لكنها تحافظ على روابط قوية مع الحركة الإسلامية في إيران. والسودان، مـــن جانـــب آخر، ليس دولة إسلامية كما كان من قبل، والإسلاموية في السعودية شديدة المحافظة، ويرتدي قادة الدولة عباءة الإسلاموية. وفي العراق وفلسطين تعبر الأحزاب الإسلامية عن نفسها بأنهـــا قوى وطنية متطرفة تستمد قوتها من الهياكل التعددية.

من ناحية أخرى، نجد في إندونيسيا ديمقراطية برلمانية تتعاون من خلالها القوى الإسلامية، وتبدي الدولة ذاتها درجة من الانفتاح والتسامح، وقد تكون بنجلاديش أقل نموذج إيجابي معروف للمشاركة والعملية الديمقراطية، وتجرى فيها الانتخابات بانتظام، وفيها حكومة فعالة ورئيس ومجتمع إسلامي، وللأسف هي بعيدة جداً عن السياق والثقافة العربيين، فلا تستطيع أن تؤثر في عملية الإصلاح في الوطن العربي أو يمكن دراستها كنموذج للموضوع.

وباكستان غير مستقرة، وتواجه دائماً تهديدات وتحديات من الإسلاموية، التي يحاول النظام قمعها. ولدى أفغانستان غريزة التعددية، لكنها حتى الآن تفتقر إلى الثقافة السياسية، وهي خاضعة لنفوذ جيرانها غير المستقرين في باكستان وإيران.

وهناك حكومات إسلامية في تركيا متزوجة من دستور علماني، وتمر بمرحلة توافق معه. وتتأرجح إيران بين عملية الإصلاح والنكسة المحافظة، والقوى المحافظة الجديدة في إيران وطنية مما يثير الدهشة.

وفي حالة العراق خصوصاً، لا بد أن نلاحظ أن هناك سوء تفاهم كبيراً في تحليل أثر الدين على السياسة، فالأطراف الدينية لم تحدد بعد نتاج سلوك التصويت، والغرض الشائع بأن الشيعة تصوّت في شكل كتلة وتمثل قوة سياسية موحدة، لا بد ألاّ يؤخذ على عواهنه أو كأمر مسلّم به.

وقد يساعد تحديد مناطق الاهتمام وتطوير استراتيجية لاكتساب تأييدهم على تجنب مزيد من الانقسام الديني في العراق. وهناك وجهات نظر مختلفة بشأن ما إذا كان نجم الإسلام في أفول أم سطوع. في ما يلي استراتيجيات مختلفة للتعامل مع التهديد الإسلامي:

١- الاحتواء من خلال عملية سياسية، ويُفهم أن هذا هو أقل الخيارات جاذبية أو راحة بالنسبة إلى الحكومات.

٢- المواجهة، وهي سياسة سحق المعارضة الإسلامية بالقوة العسكرية.

٣- الالتفاف وتجاهل الإسلاموية، وهو ليس خياراً بعد الحادي عشر من سبتمبر.

أقل الخيارات راحة لكنه أكثرها إثماراً هو احتواء القوى الإسلامية وضمّها إلى العمليـــة السياسية. لكن إحدى الصعوبات في هذا الخيار ستكون تحديد الجماعات التي يتم التعامل معها، وإيجاد الأساس الثقافي لهذه المشاركة.

ملخص الجلسة الثانية:

تحديات سياسات الاتحاد الأوروبي

فولكر بيرثيس: الإصلاح العربي في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية مع الشرق الأوسط: الماضي والاستراتيجيات المستقبلية.

شكلت مسائل بناء الديمقراطية ومساندة المجتمعات المدنية وترسيخ حكم القانون واحترام حقوق الإنسان العناصر الرئيسية للجزء الخاص بالسياسة والأمن في عملية برشلونة "إطار الشراكة الأوروبية ــ المتوسطية". وفي هذا الجانب، لم تقد رؤية الاتحاد الأوروبي مبادئ الديمقراطية السلمية التي تتلخص في الرؤية التي تقول إن الدول العربية يجب أن تطبق النظام الديمقراطي قبل الوصول إلى سلام نهائي وشامل في منطقة الشرق الأوسط، بل قادتها الرؤية التي تنادي بنظرية الاستقرار الديناميكي. فعلى سبيل المثال، أكدت اللغة التي استخدمها الاتحاد الأوروبي في إطار مساعيه للتعاون مع شركائه الجنوبيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط على الحاجة لإصلاح السياسات وأنظمة الحكم كوسيلة للنمو الاقتصادي في دول المنطقة، إضافة إلى إصلاح الأنظمة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وكانت هناك تناقضات وتباينات في المنهجيات الأوروبية، حيث فضّل قادة بعض الدول الأوروبية التعامل مع قادة المنطقة المعروفين لديهم والذين يثقون فيهم، وهذا يعني عملياً الإبقاء على منهجية الاستقرار التي وعد أولئك القادة بضمانها والحفاظ عليها. وقادت المفوضية الأوروبية بشكل رئيسي هذا التوجه. لكن بالنسبة إلى التوجهات المستقبلية، يجب على الأوروبيين الاتفاق على التركيز على تطوير السياسات والأنظمة السياسية، وليس التركيز على الأجندة الاقتصادية فقط. وفي هذا الجانب، من الممكن أن يكون التوجه الرامي إلى اتباع منهجيات جديدة في مسألة انتهاج سياسات جوار بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والشرق أوسطيين بداية جيدة. ونعتقد بأن المبادئ التالية يمكن أن تشكِّل نقاط انطلاق مهمة للمزيد من الحوار والنقاش في هذا الجانب:

- قبول مبدأ إقامة علاقة شراكة حقيقية وفاعلة مع الدول الشريكة: وهنا لا بد من القـــول إن الحوار والجدل الحاليين حول الإصلاح مملوءان بالنوايا الطيبة، لكنهما في بعض الأحيـــان يتجاهلان حقيقة أن العناصر الاجتماعية أو اللاعبين الاجتماعيين والـــــنُخب السياســـية لا تريد من الأطراف الدولية أن تملي عليهم ما يُفترض أن يفعلوه في المسائل المرتبطة بسيادة دولهم. ومن هنا يجب على الدول الأوروبية ألاّ تعطي انطباعاً بأنها تتـــدخل فـــي مســـألة المشروع الحضاري.

- العمل بمبدأ دعم ومساندة العناصر المجتمعية الساعية للتغيير في بلدانها. ويجب هنا علـــى الدول الأوروبية ألاّ تحصر دعمها للعناصر التي تعكس صورة المجتمعات الأوروبية فقط، أو التي تحمل أو تعتنق أجندة الاتحاد الأوروبي، أي بمعنى آخر أولئك الذين يكتبون رؤاهم ويعبّرون عنها بلغة أوروبية صارخة، فالمجتمعات المدنية في الكثير من دول المنطقة تضم عناصر فاعلة من الذين يعتنقون توجهات إسلامية.

- الاهتمام بمبدأ التركيز على الجوانب الهيكلية البنائية، فعملية الإصلاح تحمل فـــي طيّاتهـــا دائماً عمليات اجتماعية ــ سياسية ــ اقتصادية، وتركز على تغيير البنيات والهيكليات، أي الموازنة بين القوى المختلفة في بلد ما، وتطوير المؤسســـات وأنظمـــة الحكـــم والحقـــوق المختلفة، وغيرها من الجوانب. والمؤكد أن أفراداً بعينهم يمكـــن أن يكونـــوا عقبـــة أمـــام الإصلاح في أي وقت من الأوقات، لكن لا يمكن أن تتركز مهمة الدول الغربية في تغييـــر الحكام في الدول التي تتعامل معها.

- اعتناق مبدأ القبول بحقيقة تعقّد عملية التغيير السياسي. وهنا لا بد مـــن التأكيـــد علـــى أن تذويب مفهوم الديمقراطية في إطار حكم القانون واستقلال القضاء وتشجيع انتهاج الشـــفافية والمحاسبة وتعزيز أوضاع المجتمعات المدنية سيسهل من مسألة اســـتدراج نُخـــب الـــدول الشريكة نحو الطريق المطلوب، ويؤدي إلى تفادي مخاوف تغيير الأنظمة. كمـــا يجـــب ألاّ تخضع عملية حقوق الإنسان للنقاش.

- القبول بمبدأ السرعات المختلفة، وهنا، يجب أن يكون صنّاع السياسات الأوروبية مستعدين لدعم حتى الخطوات الإصلاحية الصغيرة، مثل الإصلاحات التعليمية والإدارية، أو إصلاح

السياسات الاقتصادية في دول مثل سوريا، حتى لو كانت عملية الإصلاح السياسي متأخرة في سرعتها عن تلك التي تريدها المجتمعات الأوروبية.

- العمل بمبدأ المركزية واعتبار أهمية التطوير الاقتصادي ــ الاجتماعي بالنسبة لعملية الإصلاح السياسي، فهناك علاقة مباشرة بين التطور الاقتصادي ونمو الطبقة الوسطى والإصلاح السياسي. ويجب أن يكون هناك دعم متواصل وقوي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأوروبي المباشر، إضافة إلى الاهتمام بدعم ومساندة البرامج التدريبية والجامعات، وزيادة الفرص للطلاب والمتدربين من الدول العربية وفتح المجال أمامهم للتدريب والتعلُّم في الدول الأوروبية.

- عدم تجاهل مبدأ إدماج الدعوة لاحترام حقوق الإنسان في إطار الاهتمامات الجغرافية ــ السياسية. وهنا لا بد من القول إن مصداقية الأوروبيين والأمريكيين على السواء، ستكون في محك خطير عندما يتم تجاهل مسألة حقوق الإنسان لأهداف سياسية ــ جغرافية. ويجب على القادة الأوروبيين ألاّ يسقطوا ملف حقوق الإنسان في إطار تعاملهم مع القادة الليبيين.

- يجب عدم إسقاط حقيقة العلاقة بين الصراع العربي ــ الإسرائيلي والصراعات الإقليمية الأخرى. فالصراع بين الفلسطينيين والعرب ساعد على استقرار وتمكين الأنظمة المستبدة. وهذا لا يعني أن الإصلاحات السياسية وغيرها من الإصلاحات لا يمكن أن تتم في تلك الدول التي تحكمها أنظمة استبدادية في المنطقة حتى وإن لم يتم حل الصراعات، فالسلام بالطبع سيسهّل من أمر الإصلاحات؛ لأن الصراع يشكّل أحد الأسباب الرئيسية التي تغذي التشدّد.

- انتهاج مبدأ الصدق والحيادية في المطالب الإصلاحية، فدعاوى الإصلاح السياسي في الدول العربية تشتمل على عنصر التدخل، وهو عنصر مشروع من وجهة نظري. ومن أجل جعل عنصر التدخل هذا عنصراً موثوقاً به ومبرراً، من المهم توضيح فلسفته والفوائد والمصالح التي توجهه وتقوده.

- التمسّك بمبدأ إبعاد مسألتي السياسة الشرق أوسطية والإصلاح العربي عن المزاج السيكولوجي الأطلسي. أي يجب أن يتم حصر وتحديد نقاشات الحلف الأطلسي حول الشرق

الأوسط في ما تتطلبه المنطقة، كما يجب ألاّ تشكّل الرؤى المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط مصدر شرخ بين الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية.

مارينا أوتواي: نقاط التلاقي والاختلاف حول منهجيات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الإصلاح

تُعتبر الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية مسـألة مهمـة للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على السواء. وتعتقد كـل هذه الدول بأن الإصلاح في العالم العربي أمر ينصبّ في مصلحتها ومصـلحة سـكان الـدول العربية. لكن، وخارج هذا الإطار، هناك اختلاف واضح بـين رؤى الولايـات المتحـدة ودول الاتحاد الأوروبي. كما أنه، وإضافة إلى هذا، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي علاقات مختلفة تماماً مع العالم العربي، وينظر العرب إلى كل منهما نظـرة تختلـف تماماً عن الآخر. فهناك كره واضح للولايات المتحدة في العالم العربي، كما أن العرب ينظرون إليها بالكثير من الريبة وعدم الثقة، لكن في الوقت نفسه ينظرون إليها على أنها قـوة خارجيـة مهمة؛ أما بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من أنها لا يُنظر إليها بنظـرة كُـره مشابهة لتلك التي يُنظر بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أهميتها بالنسبة إلى العرب أقل بكثير من أهمية واشنطن.

ومثلما ظهر من خلال عملية برشلونة، فإن الدول الأوروبية تؤمن بمبدأ المشاركة طويلة الأمد، لكنها لا تؤمن بمبدأ الدفع في اتجاه إحراز نتائج سريعة، ويبدو أنها تشعر براحة أكثر في المشاركة والتدخل في المسائل الاقتصادية والدفع في اتجاه تشجيع التبادل الثقافي والتعامل مـع المشكلات التعليمية. وفي الجانب الآخر تؤمن الولايات المتحدة الأمريكيـة بمنهجيـة اسـتخدام القوة، وتصرّ على التوصل على نتائج سريعة. لكن قدرة الولايات المتحدة في المشاركة والتدخل في مسألة الإصلاح على المدى الطويل لم تُختبر بعد. وعلـى الـرغم مـن إصـرار الإدارة الأمريكية على أن الديمقراطية في الشرق الأوسط هي مسألة تتأتى عبر الأجيال، فإنها لم تقتنـع بأن الإصلاح كان ضرورياً، وأن عملية دعم الأنظمة الاستبدادية لم تكن سياسة حكيمة أو ناجحة إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ويمكن القول إن التباينات والخلافات الأوروبية

ــ الأمريكية كبيرة جداً في ما يخص مسألة تحديد المدى الزمني اللازم لتطبيقها، فالدول الأوروبية لديها نظرة بعيدة المدى أكثر بكثير من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تؤمن بتطبيق الأمر من خلال خطة تمتد على مدى أربع سنوات. وهذا ما يجعل الدول الأوروبية أكثر قبولاً للمنهجيات الأقل تشدداً أو وضوحاً من تلك التي تعتنقها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تميل للعب "الكرة العنيفة" في الميدان الديمقراطي، فهي أقل تسامحاً مع السياسات التي لا تأتي بنتائج سريعة، كما أن فكرتها المتعلقة بالشراكة مع الدول العربية أو الشرق أوسطية ليست واقعية بقدر مفهوم دول الاتحاد الأوروبي، وتميل نحو الوسائل التي تجبر الدول على فعل ما تمليه عليها.

وفي الجانب الآخر، يمكن تلخيص مكامن العنف في توجهات دول الاتحاد الأوروبي في أنها يمكن ألاّ تحقق أي نتائج. لكن في المقابل، يمكن أن تتسبب منهجيات الولايات المتحدة في أضرار واضحة ــ ويمكن القول إن الولايات المتحدة تثير جدلاً كبيراً في العالم العربي أكثر من ذلك الذي يمكن أن يُثار حول دول الاتحاد الأوروبي ــ لكن سياساتها تُعامل بجدية أكثر وتُؤخذ مأخذ الجد.

وانطلاقاً مما سبق، لا بد من القول إنه يجب ألاّ تُستخدم مسألة الخلافات في التوجيهات بشأن مسألتي الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي بين الطرفين الأوروبي والأمريكية كأداة لتوسيع شقة الخلاف بينهما داخل حلف شمال الأطلسي. ومن هنا، فإن كل محاولات التعاون في هذا الجانب لن تقود إلاّ للخروج بمبادرات ضعيفة مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أطلقت خلال اجتماعات مجموعة الثماني في يونيو ٢٠٠٤. وسيكون من الأفضل إذا ما اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي منهجية تقوم على تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط بشكل منفصل، كل بحسب طريقته، على أن يستفيد كل جانب من نقاط قوته، آخذاً بعين الاعتبار نقاط ضعفه في التعامل مع العالم العربي. فدول الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يمكن أن تستفيد من ميزة مصداقيتها في التعامل مع الإسلاميين المعتدلين، وللولايات المتحدة في الجانب الآخر القوة التي تمكّنها من ممارسة الضغوط على الأنظمة. أما الرسالة الأساسية التي يجب أن يوجهها الطرفان، فيجب أن تكون مشابهة وتتمثل في الوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في الوصول إلى حكومات أكثر ديمقراطية في دول العالم العربي.

آراء من الجنوب: تجاوب العرب مع استراتيجيات الإصلاح الغربية

حسن صالح الأنصاري:

يجب ألا يُنظر إلى فكرة تطبيق الإصلاحات في العالم العربي على أنها شـــيء جديـــد. فهنالك موجة واسعة من المبادرات والمؤتمرات والندوات والملتقيات التي نُظمت لمناقشة مسألة الإصلاح في العالم العربي، لكن لسبب أو لآخر، يمكن القول إن المصالح الغربية في المنطقـــة أخذت خلال السنوات الماضية منحى جديداً، اعتبره القادة العرب موضة ستنتهي فـــي خاتمـــة المطاف.

وهناك ثلاثة محاور أو نقاط أساسية في الجانب العربي، يمكن تلخيص أولاهـــا فـــي أن الحكومات العربية تتحدث عن الإصلاح، لكنها ليست راغبة في إجراء تغييرات حقيقيـــة، فهـــم يدفنون رؤوسهم في الرمال على أمل أن تمر العاصفة. لذلك فإن أي تغييرات قد تحدث ستتحكم فيها فئة قليلة من الناس من داخل الأنظمة نفسها. أما الثانية، فتتمثل في أن المعارضـــين ظلـــوا ضعفاء في جانب ممارسة الضغط على حكوماتهم من أجل إدخال الإصـــلاحات، لكـــن وعلـــى الرغم من ذلك، يجب أن يكون الإصلاح من الداخل. وتتمثل النقطة الثالثة في أن المبادرات لـــم تتضمن ما يشكّل تجاوباً مع مطالب الجماهير، التي تطالب غالبيتها بتسريع الإصلاح السياسي. ويجب أن يكون معلوماً أن العجلة لن تتحرك إلا بمحفزات خارجية، ولن تمضي دورتها عملية الإصلاحات مطلقاً. وأعتقد بأن المسألة المهمة والرئيسية بالنسبة إلى صنّاع السياسات في الدول الغربية تتمثل في مدى أهمية الشرق الأوسط وفي أي جانب. ومن وجهة نظر المنطقة فيبدو أن المسألة مرتبطة فقط بإمدادات النفط والأمن بالنسبة إلى الدول الغربية التي نجحت فـــي تـــأمين إمدادات النفط وتدفقه. أما بالنسبة إلى مسألة الأمن، فإن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ليس بالقدر الكافي بعد، فبذور التشدد لا تزال موجودة، كما أن الأنظمة العربية ليست جادة حتى الآن في التعامل مع الأمر. وتعاملت معظم الأنظمة مع التهديدات الإرهابية ببساطة من خلال عـــزل قيادات الإرهابيين ومحاولة إبعادهم، وهذا يعني عملياً تصدير المشكلة.

بشير تشورو:

كان هناك اتفاق وإجماع من قبل مؤتمر برشلونة الخامس على أن الأهداف الواردة في الميثاق، بخاصة حول قضية حقوق الإنسان والديمقراطية، لم تتحقق. ولاحظوا أن الوضع الخاص بهذه القضايا غير مرضي تماماً، وفي بعض الحالات ساءت الأوضاع. وتشكّلت سياسة الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي وحددت الأهداف نفسها التي فشلت عملية برشلونة في تحقيقها. وأضيفت فقرات حول الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ويبدو أن هذا فقط ما تهتم به السياسة الجديدة. وهناك إجماع أيضاً على أن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى أن يكون أكثر فاعلية، بما يعني فشل الجهود السابقة.

وتختلف ردود الأفعال العربية على المبادرات الأوروبية وتتراوح بين التجاهل الحميد والاهتمام المتواضع والرفض الصريح. ورد فعل النخبة كان الصمت في الغالب. لقد تم إسكات أصوات الناشطين الديمقراطيين، ويخشى أن يعتبرهم البعض مخالب للغرب. ولا تزال الجماعات الإسلامية هي المعارضة الوحيدة ذات الهياكل المنظمة والشرعية. وهم يضغطون من أجل الإصلاحات، التي تختلف عن التي يريدها الغرب.

وتختلف أيضاً ردود الفعل الشعبية، فسوف تؤيد الطبقات المتوسطة الإصلاحات ما دامت تجلب فوائد مادية، وإلا فسيصمتون خوفاً من القمع. والشارع العربي شديد الشك في مبادرات الديمقراطية الغربية، فهو يرى الخطاب الديمقراطي على أنه تدخل في الشؤون الداخلية لبلاده، ويدعي أن الغرب يكيل بمعياريين بسبب سياساته تجاه إسرائيل.

بالنسبة إلى الشعب العربي فهو يكره الولايات المتحدة كلياً والاتحاد الأوروبي بسبب تحالفهما مع حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي ما يتحدث الغرب عن صراع الحضارات، ربما يكون هذا هو ما يريده وما سيحصل عليه في النهاية. وهذا المفهوم يزداد انتشاراً.

ويحتمل أن تفشل سياسة الجوار الأوروبية الجديدة والمبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط مستقبلاً؛ لأن الظروف الحالية تمنع تنفيذ هذه المشروعات بنجاح.

والعلاقات بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وأمريكا غير متوازنة إطلاقاً. فالاقتصاد الوطني للدول العربية، صغير جداً لدرجة لا يستطيع تحقيق التنمية المستدامة. والتكامل العربي

هو الأسلوب الوحيد لتحقيق علاقات أكثر توازناً مع الدول الأخرى. غير أننا نعلم أن محاولات التكامل داخل الوطن العربي تواجه صعوبات كبيرة، ولذلك لا يحتمل أن يتحقق هذا التكامل.

وفي الختام، لا يحتمل أن يتبنى الوطن العربي الديمقراطية وسيعيش الكل ســعداء بعــد ذلك. ولا يحتمل أن تدفع أمريكا والاتحاد الأوروبي نحو إجراء بعض الإصلاحات والتغيــرات في القيادات، وأكثر من محتمل أن تظل العلاقات التجارية على ما هي عليه.

تعليق بيورن لارسون

تعترف كل الأطراف بالحاجة إلى الإصلاح، لكن التحدي هو كيف يتم تنفيذها. ويحتــاج الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد للاستماع بانتباه أكبر للدول التي يتعاون معها. وهناك إجمــاع واضح على أن القوة لن تنجح. نحتاج إلى دراسة أفعال ملموسة يمكن أن ننفذها. وعندما نــأتي لفحوى المبادرات، نجد الصيغة الأوروبية تفتقر إلى عنصرين بالنسبة إلــى الإصــلاح؛ الأول إتاحة الوصول الكامل إلى الأسواق الأوروبية والسرية. بالنسبة إلى بعض الدول، من الحكمــة الابتعاد عن القضايا الحساسة من أجل إحراز تقدم مع دول أخرى. هناك أشياء تحدث في عملية برشلونة، لكننا أخفقنا جداً في التركيز على الخطوات العملية التي ينبغي أن تقوم بهــا العمليــة. ولابد أن يتعاون الاتحاد الأوروبي أيضاً مع دول الخليج. عملية برشلونة قائمة، واتفــق الكــل عليها، وهذا إنجاز في حد ذاته، وحتى إذا لم تكن جيدة البنــاء، لا يجــب الــتخلص منهــا أو الاستغناء عنها. لا يزال هناك فرصة كبيرة للتحسين، وتؤدي الحاجة إلــى موازنــة المصــالح المتضاربة داخل الاتحاد الأوروبي إلى عدم تكامل بعض القضايا. هذه المشــكلة المستعصــية تعتبر أهم الصعوبات أمام لجنة السياسات الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي.

وفي ما يخص مبادرات عبر الأطلنطي (الأوروبية الأمريكية) فإن التعاون فيهــا غيــر مرغوب بسبب مشكلة صورة أمريكا نتيجة لسياساتها الشرق أوسطية. وقد لا يحمــل الاتحــاد الأوروبي العصا كما تفعل أمريكا، لكنه يحمل جزرة كبيرة.

تعليق فرانسوا ماسوليه

لم تفشل عملية برشلونة، لكنها ظهرت في وقت نحتاج فيه لسياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه جيرانه في الجنوب بسبب سقوط حائط برلين وانفتاح أوروبا الشرقية. ولا يمكن رؤية السياسة المتوسطية بمنأى عن السياق الذي تم وضعها فيه لتكون إطاراً لعملية السلام التي لا تزال واعدة والتغيرات في حوض المتوسط.

السياسة الأوروبية مدفوعة بالاعتراف بالحقائق الجغرافية الأساسية. فلا نستطيع اختيار جيراننا، وخلقت عملية برشلونة آلية للعلاقات مع هؤلاء الجيران. والاتحاد الأوروبي يختلف عن أمريكا في أنه لا يستطيع انتهاج سياسة الضرب عن بعد. فقد عدل الاتحاد الأوروبي فلسفة خطوات الاندماج مع وسط وشرق أوروبا والدول الواقعة في الجنوب، وتعزيز التغيرات فيها، بدلاً من زيادة النمو والحرية والثروة داخل حدود الاتحاد القائمة والدفاع عن نفسه ضد الجنوب. وسياسة الجدار الجديدة هي امتداد لعملية برشلونة، فهي تهدف إلى تعزيز وحماية السلام والرخاء والاستقرار والديمقراطية في المنطقة، وهي قضايا يراها الجانبان في مصلحتهما المشتركة، والسؤال الحالي ليس في الواقع (إذا)، بل (كيف) يتم تنفيذ الإصلاحات، ولا ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يمارس الضغوط القوية، بل يعمل من أجل التنمية المستدامة، ومن الضروري التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والشعوب. ولابد من تعزيز البعد الشعبي من خلال التبادلات والهجرة من أجل السيطرة على العلاقات في هذا الصدد. إن العشرة ملايين نسمة في الاتحاد الأوروبي المنحدرين أصلاً من دول جنوبية لا بد أين يكون الحديث موجهاً إليهم، من أجل تعزيز الحوار، ولا بد أن يشاركوا في رأب الصدع. كيفية التعامل مع المهاجرين من العالم العربي في أوروبا سوف يكون لها تأثير كبير في المنطقة.

ودور وسائل الإعلام مهم جداً أيضاً، ولا يجب حظر قناتي الجزيرة والعربية كما تفعل حكومة العراق المؤقتة حالياً، فالأصوات الداخلية الناقدة في الإعلام مهمة جداً.

ولا بد من دعم الإعلام الصادق المستقل، وأخيراً لا بد من ملاحظة أن التاريخ الحساس لمزيد من التفاعل مع المنطقة سوف يكون يوم صدور تقرير لجنة الاتحاد الأوروبي حول الموافقة على دخول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي في أكتوبر.

الحلقة الدراسية الأولى:

تحليل قمم مجموعة الثماني وحلف شمالي الأطلسي والأوروبية ــ الأمريكية ونتائج سياسات الشرق الأوسط والإصلاحات الغربية.

رئيس الحلقة: مارينا أوتاواي

سكرتير الحلقة: نبيث شيلر ــ برلين

لفت المشاركون في المناقشات الانتباه إلى المشكلات التي تعترض طريـــق المبـــادرات، أولاً تتناول المبادرات المناطق بكاملها كما لو كانت متجانسة. ويتجاهـــل الاتحـــاد الأوروبـــي وأمريكا الاختلافات الواضحة بين الدول المختلفة، وأشاروا أيضاً إلى أن الغرب يجب أن يكون واضحاً في أهدافه. وهناك تناقض بين الاستقرار من ناحية، والديمقراطية وعدم الاستقرار مـــن ناحية أخرى. ويعني اختيار الاستقرار اللجوء إلى الكساد، وسيؤدي دعم المجتمع المـــدني إلـــى مزيد من الديناميكية والنشاط، ومن الافتراضات التي تقوم عليها المبادرات أن هناك مواجهـــات بين الحكومات والجماعات الإسلامية في أنحاء المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك اتفاق غير مكتوب بين دول المنطقة والإســـلاميين لمنع الجماعات اليسارية من الحصول علـــى الســـلطة، وبالتـــالي يعـــوق ذلـــك الإصـــلاحات الديمقراطية.

وهناك فجوة كبيرة في الإعلانات الثلاثة حول القضايا الأمنية، ولا يتحدث الغرب عـــن ذلك، اللهم إلا النزاع الإسرائيلي ــ الفلسطيني. وهناك أربع دول في المنطقة الشرق أوســـطية (ليبيا وإيران والعراق وسوريا) لا تربطها اتفاقيات مع الولايات المتحدة.

والاتفاقيات حول الأهداف بين دول المنطقة، على الأقل من أجل الأسلحة التقليدية، مسألة اختيارية، وحتى لو كانت خطوة رمزية سوف تكون إجراءً لبنـــاء الثقـــة. والقضـــايا الأمنيـــة الأساسية لها أهميتها، ولا بد أن تدخل في أي مبادرة من أجل إحداث تغيير حقيقي، سواء كانت

منسية أو تم تجاهلها أو لم تُناقش عن قصد. ولا بد أن يأتي الإصلاح في النهاية من الداخل وليس العكس. ويرى العالم العربي أن المبادرات لو كانت من الخارج فهي تشكّل تهديداً. ولا بد من التأكيد، مع ذلك، على أن صياغة مبادرات الإصلاح من جانب أمريكا والاتحاد الأوروبي هي صياغة الجامعة العربية نفسها. وأشار المؤتمرون إلى أن المبادرات هي عرض وليس خطة لا بد من تنفيذها. فالتغيير الحقيقي لا يمكن أن يأتي من الخارج فقط، ولا يُحتمل أن يحدث أي تغيير من دون مبادرات من الخارج، لكن الجهود الأساسية لا بد أن تأتي من الداخل. وفي ما يخص مدى الاتفاق القائم في تحليل ومواقف الاتحاد الأوروبي وأمريكا، هناك بضع إجابات؛ في ما يخص قضية الإصلاح، يتشابه التحليلان الأوروبي والأمريكي، وهو إذا لم ينتعش الاقتصاد العربي سوف يرتفع التهديد الأمني.

غير أن الأساليب الأمريكية تختلف عن الأوروبية. في الأساس أشار المشاركون إلى أن الأسلوب الأمريكي في الإصلاح ومعالجة مشكلات أخرى في المنطقة أكثر جرأة وقوة مقارنة بالاتحاد الأوروبي. وفي ما يخص سبب وجود هذه الاختلافات أشارت الحلقة الدراسية إلى رأي روبرت كاجان القائل: إن اختلاف الأساليب يعود إلى اختلاف قوة وسلطة ونفوذ الطرفين. لا يستطيع الاتحاد الأوروبي ممارسة الإجبار والقوة، وبالتالي يتبع أسلوباً مختلفاً. إن تجربة الحربين الكارثيتين في أوروبا (بما في ذلك الوطنية والتفرقة العنصرية) تسهم في تبني أوروبا لسياسة تتجنّب استخدام القوة. وشعور الدول الأوروبية بأنه ليس هناك ما يهدّدها، يسهم أيضاً في الاختلاف بين أساليب الطرفين.

وتبلغ المشاهد المناهضة لأمريكا مداها في الشارع العربي، لكن أوروبا تتمتع بصورة أفضل هناك. وإن فكرة فقدان حسن النوايا من جانب الاتحاد الأوروبي قد تغيّر سلوك الدول على الرغم من عدم قدرتها على أن تشكل خطراً عسكرياً، مما يعطي الاتحاد الأوروبي ميزة نسبية معيّنة. غير أن الاتحاد الأوروبي لا يستخدم أدواته بدرجة كافية لإحداث مزيد من الإصلاحات. والتاريخ المشترك من عناصر العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، فكلاهما حول البحر المتوسط. في الوقت نفسه، هناك جاليات إسلامية (أقلية) كثيرة في أوروبا الآن، وليست هناك حدود فاصلة قاطعة في العالم الإسلامي كما يقول هنتنجتون. ولا بد أن يركز الاتحاد الأوروبي على الأقليات الإسلامية بدرجة أكبر، ويتعامل مع مشكلة العنصرية في الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال الأسئلة الخاصة بجدول الأعمال الأوروبـي ــ الأمريكـي المشـترك حـول الإصلاحات قائمة. ومن هذه الأسئلة: هل السبب تأخير أوروبا في الاعتراف بشرعية الحـرب على العراق؟ وإلى أي مدى كانت تهدف المصالحة في العلاقة بين ضفتي الأطلسي؟

كما أشار المشاركون إلى غياب السياسة الأوروبية الخارجية الموحدة، بل وجود أهـداف مشتركة ومبادئ مشتركة. وهنا لا يجب أن تكون الآمال عريضة. وأشاروا إلى أنه لا ضرورة إلى توصل أمريكا والاتحاد الأوروبي إلى أسلوب مشترك، غير أنه من الأهمية بمكان أن يعمل الطرفان من أجل تحقيق أهداف مشتركة واضحة، ولا بد من الإصرار على ذلـك. وإصـلاح العلاقات بين جانبي الأطلسي أمر مهم للشرق الأوسط، حتى لو كان الوطن العربـي لا يـرى ذلك.

وهناك قوى ديمقراطية علمانية قوية في المنطقة، فإذا كان هناك التزام الآن من كل مـن الاتحاد الأوروبي وأمريكا لدعم هذه المعارضة، ستأتي استراتيجية التغيير الأساسي من الـداخل ويمكن أن تنجح. ولا بد أن يقوم التغيير على استخدام آليتي القوة والتفاوض معاً، ولا بـد مـن تجنّب التفاوض والتساهل، ولن تنجح إلا المطالبة بالإصرار على أساس المبادئ. وفي الوقـت نفسه لا بد أن نذكر بأن التغيير الديمقراطي سيكون عملية طويلة المـدى لا يُحتمـل أن تسـير بانتظام. وتوصل المشاركون إلى أنه من الصعب جداً تحقيق الآمال العريضـة المختلفـة فـي المنطقة.

وهناك انتقادات كثيرة بأن الغرب لا يفعل ما يكفي، ومن جانب آخر تخشى الـدول مـن فرط التدخل في شؤونها الداخلية، ومن المستحيل تحقيق الأمرين في آن واحد.

وفي الختام، توصل المشاركون إلى تحليل لإيضاح العلاقـات بـين أمريكـا والاتحـاد الأوروبي والشرق الأوسط. ولا بد من مراعاة الحل الأمريكي والحـل الأوروبـي والاطـلاع عليهما، بل أيضاً الاستماع إلى مفهوم العرب (أصحاب المشكلة) عن مشكلاتهم.

يريد الجانب الأمريكي حل المشكلة بالجراحة، ويريد الجانب الأوروبي تغييـر النظـام الغذائي (حل سلمي)، وهذا يؤدي إلى ازدواجية في شخصـية المـريض (الشـرق الأوسـط). الجانبان نشطان في إيجاد العلاج، لكن المريض لا يسعى جاهداً للحصول على علاج. ويحتـاج المريض إلى نادٍ رياضي. ونجد أيضاً في العالم العربي إسلاميين يمثلون نوعـاً مختلفـاً مـن

المرضى الذين لا يثقون في أي علاج. هؤلاء الإسلاميون يعرفون أنهم مرضى، لكنهم لا يثقون إلا في خالقهم لحل مشكلاتهم.

فإذا كان لك الخيار، ماذا تفعل، هل تستشير كل طبيب على حدة (أمريكا والاتحاد الأوروبي)، أو تطلب منهم مجلس تشخيص مشتركاً في آن واحد؟ يختار المريض العربي دائماً أن يزور كل عيادة على حدة ليحصل على أفضل ما عند كل منهما.

ويفضّل الناس زيارة واحدة والحصول على حل شامل. ويحتاج التعاون بين الطبيب الأوروبي والأمريكي والمريض العربي إلى التحسُّن من أجل الوفاء بحاجات المريض.

الحلقة الدراسية الثانية:

صياغة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي
الإصلاحات في سياق سياسات وأطر تعاون أوسع بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط

رئيس الحلقة: بيورن لارسون ــ أمين مجلس الاتحاد الأوروبي

أمين الحلقة: فيليب هولزافيل ــ ألمانيا

افتتحت الحلقة ببحث الأسلوب الذي يعرف به الاتحاد الأوروبي اهتماماته فـــي منطقـــة الشرق الأوسط. وأشار المشاركون إلى أن الأهداف قصيرة المدى قد تطغـــى علـــى الأهـــداف طويلة المدى. وبوضع الاستقرار والديمقراطية جنباً إلى جنب علـــى أنهمـــا أهـــداف السياســـة الرئيسية. ثار سؤال حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي يقبل الاستقرار قصير المدى (من خلال الإصلاح السياسي) من أجل الديمقراطية والاستقرار الديناميكي طويل المدى.

غير أن تغيير الاستقرار يحتاج بعض التأهيل، ليس الاستقرار مجرد الحفاظ على الوضع القائم، لأن هذا يؤدي إلى الكساد (الركود). فقد قال المشاركون إن الاســـتقرار طويـــل المـــدى يتطلب سياسة ديناميكية (نشطة). والأنظمة المرنة فقط وبدرجة كافية لاستيعاب التغييرات فـــي البناء الاقتصادي الاجتماعي والسياسي هي التي تستطيع الاستمرار. غير أنه لم يكن هناك اتفاق حول هذا الموقف. قال البعض: لا بد من تقديم قضايا أخرى خلاف الإصلاح السياسي، وألقـــوا باللوم في الافتقار إلى التقدم في هذه القضية على كاهل استمرار النـــزاع في الشرق الأوســـط. واتفق مع هؤلاء في الرأي الذين قالوا: لا بد من توجيه العناية إلى مطالب البلدان المعنية.

والقضايا السائدة بالنسبة إلى شعوب الشرق الأوسط، باستثناء فلسطين والعـــراق، هـــي الفجوة الواسعة بين الفقراء والأغنياء في الدخول والأمية وفجوة التنمية، وليس تغييـــر النظـــام.

وأثار آخرون مسألة ما إذا كانت السياسة العربية تتوافق مع التعددية السياسية. وقال البعض: ربما الديمقراطية ليست من التقاليد العربية.

وأثار ذلك جدلاً حول الطبيعة العالمية للقيم الديمقراطية، وضربوا مثلاً بألمانيا؛ حيث الديمقراطية لم تكن ضمن الوعي العام، لكنها ترسخت هناك مع ذلك. وهكذا فإن دساتير بعض أقدم الأنظمة الديمقراطية، بخاصة أمريكا، لن تكون بمعيار العصر الحالي متوافقة مع فكرة الديمقراطية الغربية. غير أن هذه الأنظمة استطاعت الاستجابة والتكيُّف مع التغيير في القيم الناتج عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

وكان هناك اتفاق عام بشأن أن النموذج الأوروبي في الديمقراطية لا يمكن نسخه في الشرق الأوسط. ولا يزال أصحاب القرار وصنّاع السياسات الأوروبية يواجهون تحدي الاعتراف باختلاف الأساليب والمناهج الديمقراطية. بدلاً من ذلك لا بد أن تتحطم الديمقراطية وتعود إلى عناصرها الأولى حتى تكون فعالة.

الفكرة الهلامية حول نزاهة الحكم تمثل معياراً أفضل من الناحية العملية لحالة الديمقراطية، فهي تحتوي على ست مجموعات من المبادئ الديمقراطية تتراوح بين حالة القانون والاعتمادية. وتعرض المنهج الأوروبي للانتقاد لإخفاقه في تحقيق النتائج المرجوة. والنزاع في الشرق الأوسط لم يكن قابلاً للحل كالعادة، فالأنظمة القائمة لم تدخل أي إصلاحات سياسية، واتسعت فجوة التنمية البشرية ولن تضق، وضغوط الهجرة كانت أكبر من أي وقت مضى، وزادت المشاعر المناهضة للغرب. المشكلة أن أوروبا لم يكن لديها ما تقدمه ليجعل الدول العربية ترغب في إصلاح نفسها. وفي حالة الديكتاتوريات السابقة في جنوب أوروبا (اليونان وإسبانيا والبرتغال، وحتى تركيا) كان جانب الإرث الأوروبي عامل جذب شديد الفعالية. غير أن هذا لا يمثل خياراً أمام دول المنطقة.

وكان هناك اتفاق على الحاجة إلى معالجة قضية التطرف الإسلامي في دول جنوب المتوسط. وقال المشاركون إن الإسلاميين لا يزالون مهمّشين في المشاركة السياسية في بلادهم، والاتحاد الأوروبي لا يعترف بهم كشركاء. غير أن المنظمات الإسلامية، في الوقت الحالي، هي المعارضة السياسية الحقيقية. لقد فقدت الوطنية العلمانية العربية بريقها منذ فترة طويلة، فيما

حطمت الأنظمة الشمولية الحركات اليسارية. ولم تجذب الحركات الديمقراطية العلمانية دعماً أو تأييداً كبيراً، بل أثارت الشكوك من حولها لأنها تُعتبر عميلة للغرب من وجهة نظر البعض.

والشيء نفسه ينطبق على المجتمع المدني، فغالبية المنظمات غيـــر الحكوميـــة كانـــت مرتبطة في الواقع بالمنظمات الإسلامية. ولا بد من معاملتها على أنها لبنات في المجتمع المدني إذا كان لأوروبا أن تحافظ على مصداقيتها، فليس من المحمود دعم القوى السياسية الكبيرة فقط، غير أن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى إيجاد مواقف مشـــتركة حـــول كيفيـــة التعامـــل مـــع الإسلاميين، ولا بد أن يحدد بدقة الطرف المستعد للحديث معه، ولا بد أن تكون هـــذه المعـــايير بسيطة وواضحة بقدر الإمكان.

وبحث المشاركون بضعة معايير ممكنة للتعامل مع الجماعات الإسلامية، واتفقوا علـــى النقاط الثلاث التالية:

١- رفض العنف: رفض العنف كوسيلة تنافس سياسي هو الشرط الأساسي لأي لاعب سياسي أو مدني ليكون شريكاً شرعياً.

٢- الالتزام بالمبادئ الديمقراطية: هذا هو شكل الحكومة، ودعم المنافسة السياسية أيضـــاً مـــن خلال الانتخابات الحرة أمر ضروري كعامل ضمان إضافي. والبنود القانونيـــة المضـــادة للذين يشاركون في الانتخابات من أجل القضاء على الديمقراطية (شخص واحـــد صـــوت واحد وقت واحد) أمر ضروري أيضاً.

٣- جدول الأعمال المحلي: تحتاج المنظمات الساعية إلى السلطة إلى وضع خطـــط للسياســـة الداخلية، ولا بد أن تضع هذه السياسات في برامج واضحة وكيـــف تنـــوي حكـــم الـــبلاد. والجماعات التي تركّز جداول أعمالها على السياسة الخارجية (مثل العراق أو إســـرائيل أو فلسطين)، أو ذات التوجه الدولي فقط (مثل إعادة نظام الخلافة أو الوحدة العربية الشـــاملة) لا تكون مؤهلة لتكون شريكاً في المحادثات.

ولاحظ المشاركون أن هذه الشروط ضرورية كأساس كافٍ لتكون الأطراف التي تتبناها مؤهلة لتلعب دوراً في المجتمع المدني أو السياسي المدفوع بدوافع دينية. ونـــاقش المشـــاركون شروطاً أخرى لكنها رُفضت في النهاية، وهي:

١- احترام المعاهدات الدولية: الاهتمام الواضح كان أن الحكومات الإسلامية في الأردن ومصر قد تلغي معاهدات السلام مع إسرائيل. غير أن هذا الاحتمال كمٌّ مهمل. فضلاً عن ذلك، وجود أطراف في أوروبا وأمريكا الشمالية تدافع عن إبطال الاتفاقات الدولية يجعل هذا الشرط غير منطقي.

٢- الهيكل التنظيمي الديمقراطي: الإصرار على أن يكون الهيكل الداخلي لشركاء محتملين ديمقراطياً طرح كوسيلة محتملة لتأكيد التزام هذه المنظمات بالمبادئ الديمقراطية. غير أن هذا الشرط كان مرفوضاً على أساس أنه سيشكِّل عائقاً إضافياً ليس ضرورياً. وأعضاء هذه المنظمات يتحكمون في عملية التصويت، ويؤيدون الجماعة التي يجدون أنها مناسبة.

الحلقة الدراسية الثالثة:

الإصلاحات العربية في الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

رئيس الحلقة: أنوش احتشامي

أمين الحلقة: هايدي هونتانين

أشارت الحلقة الدراسية إلى أن قضية الأمن على رأس أولويات دول مجلـــس التعـــاون الخليجي. وعلاقات دول مجلس التعاون مع الدول الإقليمية الأخرى تنعكس من خلال القضـــايا الأمنية المهمة. وبالتالي أصبح من الأهمية بمكان تحليل سياسات الاتحاد الأوروبـــي نحـــو دول مجلس التعاون في سياق البيئة السياسية والعسكرية العامة في الخليج، حيـــث تـــوفر الولايـــات المتحدة العون الأمني بالدرجة الأولى وينعكس ضعف الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بشـــكل كبير على النفوذ والثقل السياسي الذي يتمتع به في علاقاته مع دول المجلس ككل أو مـــع كـــل دولة على حدة. وأثارت وجهة النظر القائلة إن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع تقديم الكثير بذاتـــه ومن تشكيل محور عبر أطلسي ومشاركة فعالة من الولايات المتحدة في الخليج، جدلاً كبيـــراً. ولا بد أن يركّز الاتحاد الأوروبي على القضايا الأمنية الصغيرة، ويستخدم قوتـــه الاقتصـــادية لزيادة نفوذه السياسي. وقد يوفر حلف شمالي الأطلسي (ناتو) همزة وصل في المستقبل البعيـــد في التعاون بين أمريكا والاتحاد الأوروبي في الإطار الأمني في الخليج، لكنهم أشاروا إلـــى أن الجدل سابق لأوانه، بغض النظر عن بعض الإشـــارات الإيجابيـــة مـــن بعـــض دول الخلـــيج الصغيرة.

وقال المشاركون إن النفوذ الخارجي في بناء الدولة بصفة عامـــة حاســـم، لأن الـــدول الغربية هي المسؤولة عن وجود دول الخليج الصغيرة. وتأخذ المنطقة المبـــادرات الإصـــلاحية بجدية؛ حيث تعتبرها مهمة من أجل التكيّف مع العالم المتغير. وتختلف وتيرة الإصلاحات مـــن بلد إلى آخر تفاوتاً كبيراً، ولا بد من أخذ ذلك في الاعتبـــار عنـــد تخطـــيط سياســـة الاتحـــاد

الأوروبي. غير أن اللاعبين من الخارج ليس لهم دور في مناقشات دول مجلس التعاون في قضايا الإصلاح والإسلام. واتفق المشاركون على أن الأمن هو القضية الرئيسية بالمعنى الأوسع، واقترح البعض أن الاتحاد الأوروبي يستطيع فعلياً أن يقدم شيئاً لدول مجلس التعاون في عمليات التحول. واعتبروا الخبرة التي اكتسبها الاتحاد الأوروبي من دمقرطة وتكامل أوروبا الشرقية لها أهميتها، ويمكن المشاركة بها واستغلالها. كما أعرب المشاركون عن أن الإصلاحات هي أكثر من تغيرات مؤسساتية، ويمكن أن يدعم الاتحاد الأوروبي هذه الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عند حدوث التغيرات، مثلاً عن طريق النفوذ الاقتصادي في قضايا مثل اتفاقيات التجارة الحرة وعضوية منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن يركز الاتحاد الأوروبي على القضايا الأمنية الصغيرة، مثلاً قضايا سيادة القانون في الاستخبارات والشرطة والتشريع الجنائي.

واتفق المشاركون عموماً على حاجة الاتحاد الأوروبي لإقناع الدول بما يستطيع تقديمه بفاعلية. واقترحوا أن يصوغ الاتحاد قائمة بالأعمال الملموسة، أو كتيِّباً بعملياته؛ ليثبت لدول مجلس التعاون ما يستطيع تقديمه. وينبغي أن يعترف الاتحاد الأوروبي بالاختلافات بين دول مجلس التعاون. ويُلاحظ أن بعض الدول لديها رغبة أكبر في التعاون في قضايا الإصلاح أكثر من غيرها. وخلص المشاركون إلى أن الاتحاد الأوروبي يجب ألا ينتظر دول مجلس التعاون لتعرض مواقف أكثر توحداً، بل ينبغي أن يتحرك على المستوى الثنائي مع الأعضاء الأصغر في المجلس حول قضايا الإصلاح والأمن.

المتحدثون

د. حسن صالح الأنصاري:

يشغل د. الأنصاري حالياً منصب مدير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في جامعـــة قطر، وحصل على درجة جامعية من جامعة القاهرة، ودرجة الدكتوراه في التاريخ من جامعـــة ميشيجان آن أريبور، وعمل في الديوان الأميري في قطر لمدة عشرين عاماً، جلّها في الأقســـام السياسية والبحثية، كما يدرس التاريخ الحديث بجامعة قطر.

سمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

الشيخ حمد بن ثاني هو النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في قطر، وكان وزيراً للشؤون البلدية والزراعة، ونائب وزير الكهرباء والمياه، وشغل سموه مناصب عليا عدة، وهو حالياً عضو المجلس الأعلى للدفاع، عضو اللجنة الدستورية الدائمة، عضو مجلـــس العائلة الحاكمة، عضو المجلس الأعلى للاستثمار والاحتياطي في الدولة.

الأستاذ الدكتور بشير تشورو:

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تونس، معهد بورقيبة، ويلقي محاضـــرات حاليـــاً فـــي موضوعات متنوعة ذات علاقة بالأمن في مركز جنيف للسياسات الأمنية. الأستاذ شورو عضو في مجلس تحرير مجلة "ميديترانيان بوليتكس"، وتشمل أحدث إصداراته مقالـــة عـــن "النظـــام العربي في العلاقات الأوروبية ــ المتوسطية بعد ١١ سبتمبر"، وفصل في كتاب "الأمن والبيئـــة في منطقة البحر المتوسط: مفهوم النـــزاع الأمني والبيئي".

الأستاذ الدكتور أنوش احتشامي

أستاذ العلاقات الدولية، مدير معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية، كلية الشـــؤون الحكومية والدولية، جامعة درَم في بريطانيا. وهو زميل المنتدى الاقتصادي العالمي، عضـــو المجلس العام لمؤسسة الحوارات الدولية (لاهاي)، وعمل مستشـــاراً فـــي أكســـفورد أنالتيكـــا

ومجموعة جين للمعلومات وبيزنس مونيتور ومؤسسة راند ومنحة كارينجي للسلام والأمن ومؤسسة برتلزمان. كما أنه مستشار في الجامعة الوطنية للدفاع والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. وتشمل إصداراته: علاقات الشرق الأوسط مع آسيا وروسيا (محرر مشارك) ــ (روترليج كيرزون ٢٠٠٤)، والسياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط (محرر مشارك) ــ (لين رانير ٢٠٠١)، وسياسة إيران الأمنية ما بعد الثورة (محرر مشارك) ــ (راند ٢٠٠١)، وما بعد الخميني: الجمهورية الثانية (روتليج ١٩٩٥).

د. روزماري هوليس:

رئيسة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، وترأست من قبل برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي المتحد للخدمات، للدراسات الدفاعية، وألقت محاضرات حول العلاقات الدولية والعلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، وشغلت مناصب بحثية عدة في المجالات الإعلامية والتجارية. الدكتور هوليس خبيرة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بخاصة الخليج والعلاقات العربية _ الإسرائيلية، والعلاقات بين الدول الغربية والشرق الأوسط. وتشمل اهتماماتها البحثية حالياً السقوط الإقليمي في الأزمة العراقية، واللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، وعملية السلام، والاختلافات بين السياسات الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط.

بيورن لارسون:

عضو اللجنة الخاصة للشرق الأوسط في وحدة السياسات التابعة لأمانة مجلس الاتحاد الأوروبي، وهي ملحقة بالمفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي، وعمل من قبل في السلك الدبلوماسي السويدي، وشغل مناصب دبلوماسية في إيران وبروكسل.

فرانسو ماسوليه:

المسؤول عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان مع شركاء البحر المتوسط، في مديرية العلاقات الخارجية العامة في اللجنة الأوروبية. وهو دبلوماسي فرنسي متخصص في الشؤون العربية وصاحب كتب عن نزاعات الشرق الأوسط والتكامل الأوروبي، وعمل مستشاراً سياسياً للجنة الأوروبية في كندا والهند.

د. مارينا أوتواي:

كبيرة الباحثين في مشروع الديمقراطية وتطبيق القانون في مؤسسة كـــارينجي للســـلام الدولي، وتلقي محاضرات حول الدراسات الإفريقية في كلية نيتز للدراسات المتقدمـــة بجامعـــة جونز هوبكنـــز، وأجرت بحثاً عن إفريقيا والشرق الأوسط. وتخرّجت في جامعـــة بافيـــا فـــي إيطاليا وجامعة نيويورك. وحصلت على الدكتوراه في علم الاجتماع مـــن جامعـــة كولومبيـــا. وأحدث كتبها هو "تحديات الديمقراطية: ظهور شبه الشمولية" ـــــ (كـــارنيجي ٢٠٠٣)، وهـــو دراسة مقارنة بين الأنظمة شبه الشمولية في إفريقيا والقوقاز وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتركز حالياً على التحول السياسي في الشرق الأوسط وإعادة إعمار العراق وأفغانستان.

د. فولكر بيرثيس:

رئيس مجموعة أبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا في المعهد الألمـــاني للشـــؤون الدوليـــة والأمنية، ويدرِّس نصف الوقت (متعاون) في جامعة همبولت في برلين (مدرِّس غير متفـــرِّغ). وهو عضو لجنة التوجيه التابعة للجنة دراسات أوروبا حوض المتوسط وعدة هيئات أكاديميـــة استشارية أخرى. وكان أستاذاً مساعداً في الجامعة الأمريكية في بيروت، وعمل في جامعـــات دوسبرج ومونستر وميونيخ، وهو خبير في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ويكتب مقالات من حين إلى آخر حول هذا الموضوع لصحف ألمانية وعربية ودولية.

د. جاري سيك:

عمل في مجلس الأمن الوطني خلال رئاسة فورد وكارتر وريجـــان. وكـــان المســـاعد الرئيسي في البيت الأبيض لشؤون إيران خلال فترة الثورة الإيرانية وأزمة الرهـــائن، وكتـــب كتابين عن العلاقات الأمريكية ــ الإيرانية، وهو كابتن في البحرية الأمريكية، وخدم في الخليج العربي وشمال إفريقيا والمتوسط. وكان نائب مدير الشؤون الدولية في مؤسسة فورد منذ عـــام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧، وكان مسئولا عن البرامج ذات العلاقة بالسياسة الخارجية الأمريكية. وهو حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، وهو كبير باحثين هناك وأســـتاذ في الشؤون الدولية، والمدير السابق لمعهد الشرق الأوســـط (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٣). وهـــو أيضـــاً عضو في مجلس مراقبة حقوق الإنسان في نيويورك ورئيس اللجنة الاستشارية للشرق الأوسط

وشمال إفريقيا في المجلس. وهو مدير تنفيذي لمشروع الخليج ٢٠٠٠ للأبحاث السياسية والاقتصادية والأمنية في الخليج العربي، الذي تنفذه جامعة كولومبيا.

د. إدكي توميويا:

وزير الشؤون الخارجية الفنلندي وكان عضواً في البرلمان الفنلندي منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٩، ثم من ١٩٩١ وحتى الآن. وكان وزيراً للتجارة والصناعة ونائب عمدة مدينة هلسنكي. وكتب عشرين كتاباً، منها: "أوروبا والحلقة الشمالية" (الطبعة الإنجليزية ١٩٩١)، وهو حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، ويحاضر في التاريخ السياسي بجامعة هلسنكي.

د. تاباني فاتورانتا:

مدير المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية، وكان عضواً في هيئة التدريس بمركز جنيف للسياسة الأمنية، وأستاذاً مساعداً في جامعة توركو، وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة برنستاون، وهو خبير في السياسة الخارجية الفنلندية والأمن الدولي.

المنظمون

المعهد الفنلندي للشؤون الدولية:

تتركز مهمة المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، في دعم المناقشات التحليلية للشؤون الدولية في فنلندا، وبالتالي دعم اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية. وتقوم نشاطات المعهد على إجراء الأبحاث على أعلى مستوى. وينفذ المعهد أهدافه من خلال إجراء الأبحاث والاحتفاظ بشبكات من الباحثين في الوطن والخارج، وتنظيم المحاضرات والندوات والمؤتمرات. وينشر نتائج الأبحاث في شكل كتب وتقارير بحثية. كما ينشر المعهد المجلة الفنلندية للسياسة الخارجية باللغة الفنلندية، والكتاب السنوي للسياسة الفنلندية الخارجية باللغة الإنجليزية. وتأسس المعهد في عام ١٩٦١، وهو تابع لمؤسسة أبحاث السياسة الخارجية، وهو معهد بحثي مستقل بعيداً عن الأحزاب السياسية والإدارة العامة.

معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية

من أهم المعاهد في الدراسات الشرق أوســطية والتــدريب والاستشــارات والتــدريس والأبحاث في بريطانيا، وهو تابع لجامعة درَم، وله باع طويل في تــدريس اللغــات: العربيــة والفارسية والتركية وآدابها، والدراسات الإسلامية والدراسات الاجتماعية عن المنطقــة. وهــو الأول والوحيد في بريطانيا الذي يحتوي على قسم للدراسات العليا الاجتماعيــة فــي الشــرق الأوسط والدراسات الإسلامية والعلاقات الدولية والسياسة والتاريخ والديانات وثقافــات منطقــة الشرق الأوسط. وتربط المعهد علاقات قوية مع عدد من المؤسسات في الشرق الأوسط والعالم، وهناك قائمة مميزة من الباحثين والزملاء فيه.

مركز دراسات الخليج

مؤسسة بحثية لها دور كبير في جامعة قطر، وهو يهدف إلى تعزيز جودة التعلــيم فــي قطر ومنطقة الخليج من خلال برامج المنح التي يقدمها في الأبحاث ونشر الدراسات. ويســعى المركز إلى توفير منتدى لتبادل الأفكار الأكاديميــة حــول القضــايا السياســية والاقتصــادية والاجتماعية، عن طريق استضافة وتنظيم ورعاية المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات.

ويطمح المركز إلى إقامة علاقات عمل مع المؤسسات المناظرة في الخليج ومنطقة إفريقيا والشرق الأوسط والعالم، من أجل دعم وتعزيز التنمية العامة لدولة قطر.

قائمة المشاركين

دوريس و. أغازاريان ــ مترجم فوري
علاء عبدالعزيز ــ سكرتير ثاني ــ سفارة مصر ــ هلسنكي
أناستينا أبوند ــ صحفية ــ مؤسسة الإذاعة الفنلندية
هننج أهلسكوج ــ صحفي ــ مؤسسة الإذاعة الفنلندية
سيلفيا أكار ــ مساعد ــ جامعة هلسنكي
حسن صالح الأنصاري ــ مدير مركز الخليج للدراسات
راشد عبدالله الدهمي ــ سكرتير ثالث ــ سفارة قطر ــ موسكو
ناصر بن حمد آل خليفة ــ سفير ــ سفارة قطر ــ لندن
إحسان الميساري ــ محرر ــ وكالة أنباء الإمارات (وام)
علي مبارك المحمدي ــ مستشار مفوض ــ سفارة قطر ــ موسكو
سيف المرافي ــ مركز الخليج للدراسات
عبدالوهاب محمد الرواحي ــ سفير ــ سفارة اليمن ــ موسكو
حسين الربيعي ــ كلية هلسنكي للتقنية
خالد آل ثاني ــ مركز الخليج للدراسات
اولا أنتيلا ــ عضو برلمان ــ البرلمان الفنلندي
توبي أرشر ــ سكرتير أول ــ سفارة السعودية ــ بروكسل
ميرابانكا ــ سكرتير ثالث ــ سفارة جمهورية السلوفاك ــ هلسنكي
أوليفر بنتزل ــ موظف ــ الخارجية الفيدرالية الألمانية
آنا بيلنيسكا ــ سكرتير أول ــ سفارة بولندا ــ هلسنكي
ليف بلومكفيست ــ سفير
اريك بويل ــ كبير مستشارين ــ المعهد الدنماركي للدراسات الدولية
تويابراكسي ــ عضو برلمان ــ البرلمان الفنلندي
بشير شورو ــ أستاذ ــ جامعة قرطاج
اوكان ظاهر ــ رئيس جماعة تتار الإسلامية الفنلندية
أنوش احتشامي ــ مدير معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية ــ دورهام

مروان الكركشي ــ طالب ــ جامعة هلسنكي
سامح الصوفي ــ سكرتير أول ــ سفارة مصر ــ هلسنكي
زهير الوزير ــ رئيس وفد ــ البعثة الفلسطينية العامة ، هلسنكي
بال فابيان ــ مستشار مفوض ــ سفارة النرويج ــ هلسنكي
ريا فريموت ــ مساعد شخصي ــ برلمان فنلندا
ماثيو فراي ــ سكرتير ثاني ــ السفارة الأمريكية ــ هلسنكي
اناجير مدين ــ مستشار ــ مدير إقليمي ــ وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية
أورسا جرون ــ صحفية ــ هوفود شتاد سبلات
تينا هاكمان ــ طالبة دكتوراه ــ جامعة فري ــ برلين
إبراهيم حميدي ــ رئيس مكتب ــ صحيفة الحياة ــ دمشق
جبارة سعيد حسن ــ باحث ــ جامعة هلسنكي
ساندرا هتزيداكس ــ مساعد باحث ــ وزارة الشؤون الخارجية فنلندا.
تانيلي هيكا ــ صحفي ــ أموليهتي
هنريكي هيكا ــ باحث أول ــ المعهد الفنلندي للشؤون الدولية
إيكا هيكنين ــ محرر أول ــ تورون سانومات
إريا أوتي هينو ــ مسؤول إعلامي ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
ترهى هينوين ــ مبرمج ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
هيدي ماريا هيلينوس ــ طالبة ــ جامعة سانت أندروز
ماركوس هايدمان ــ ملحق ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
روزماري هوليس ــ رئيس برنامج الشرق الأوسط ــ المعهد الملكي للشؤون الدولية ــ لندن
ألسيتر هولواي ــ صحفي اقتصادي ــ رويترز
فيليب. هولزافيل ــ موظف ــ الخارجية الألمانية
سنماري هونكانين ــ منسق مشروع ــ المعهد الفنلندي للشؤون الدولية
جاني هويسو ــ صحفي MTV3
هيدي هوتانين ــ باحثة ــ المعهد الفنلندي للشؤون الدولية
جورما ايكونين ــ ضابط أمن ــ فنلندا
كايا ايأندر ــ سفير ــ سفارة فنلندا ــ تونس
بيلا جنجبرت ــ مدير عام ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ المجر

هانوجو سولا ــ محاضر ــ جامعة هلسنكي
إيفا كايريسالو ــ موظف أرشيف ــ المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية
جواد كايويان فيني ــ سفير ــ سفارة إيران ــ هلسنكي
أحمد خليل ــ مستشار ــ مدينة هلسنكي
أنطي كويستتين ــ سفير ــ سفارة فنلندا ــ دمشق
فلاديمير كوزين ــ سفير ــ سفارة روسيا ــ هلسنكي
جنقور كورنمان ــ مدير ــ هانساري ــ المركز الثقافي السويدي ــ الفنلندي
ليزا كوجانبا ــ مديرة مكتبة ــ المركز الأمريكي للمصادر ــ هلسنكي
آن لانتي ــ إخصائية إعلام ــ برلمان فنلندا ــ لجنة الشؤون الخارجية
رايلي لانالمبي ــ مستشار ــ برلمان فنلندا ــ لجنة الشؤون الخارجية
بيورن لارسون ــ مجلس الاتحاد الأوروبي ــ اللجنة الخاصة للشرق الأوسط
أونا ليتبو ــ مدير تحرير المجلة الفنلندي للسياسة الخارجية أنو لنيونين ــ طالـــب دكتـــوراه ــ معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية دورهام
لينا ليرا ــ سكرتير أول ــ الممثل الدائم لفنلندا في الاتحاد الأوروبي
صوفي ليندن ــ عضو برلمان ــ برلمان فنلندا
كسابا لورنسز ــ مستشار ــ برلمان المجر ــ لجنة الشؤون الخارجية
توماس ماسك ــ سكرتير أول ــ سفارة فرنسا ــ هلسنكي
لوريا ماركيدز ــ سفير سفارة جمهورية قبرص ــ هلسنكي
فرانسوا ماسولي ــ مستشار ــ المديرية العامة للعلاقات الخارجية ــ اللجنة الأوروبية
جان ماتسون ــ صحفية
طارق بن مبارك ــ عضو برلمان ــ غرفة النواب ــ تونس
إيفا ميجوفا ــ موظفة ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ جمهورية السلوفاك
بول مركز ــ سفير ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ لوكسمبورج
فكتوريا ميدلتون ــ مستشار ــ السفارة الأمريكية ــ هلسنكي
كاترينا مورافكوفا ــ نائب مورافكوفا ــ نائب مدير ــ وزارة الشؤون الخارجيـــة ــ جمهـــورة التشيك
عبداللطيف مفكر ــ مدير تحرير ــ تلفزيون المغرب
عبدالله مساحي ــ قائم بالأعمال ــ سفارة المغرب ــ هلسنكي

ياسوكو موللر ــ رئيس بعثة ــ وزارة الشؤون الخارجية لوكسمبورج
يوكانيفا ــ صحفي ــ مؤسسة الإذاعة الفنلندية
كاري نوكونما ــ مستشار أول ــ الصناعات التقنية الفنلندية
مارينا أوتاواي ــ باحث أول ــ منحة كارينجي للسلام الدولي ــ واشنطن
لورا بايفير ــ سكرتير عام ــ اللجنة الفنلندية للأمن الأوروبي
بولي باكرينين ــ مساعد مؤتمر ــ المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية
يوكا بالمين ــ صحفي ــ الإذاعة الفنلندية
ليليانا بانشيروف ــ وزير مفوّض ــ سفارة أوكرانيا ــ هلسنكي
انوباسوا ــ صحفي ــ الإذاعة الفنلندية
إيلكا باستنين ــ سفير
فولكر باشيز ــ رئيس قسم الشرق الأوسط وإفريقيا ــ ستيفونج وسنشافت آند بولتيك ــ برلين
بوبي بيرسيدي ــ باحث ــ معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية ــ دورهام
ابوبو يوهو ــ مدير عام ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
والتربوسن ــ باحث ــ معهد الدراسات الأمنية ــ الاتحاد الأوروبي
سالين يور ــ سكرتير ثان ــ سفارة إيران ــ هلسنكي
أمير بو صادق ــ باحث ــ جامعة تامبير
الينا بروزوفا ــ سفير ــ سفارة جمهورية التشيك ــ هلسنكي
لؤي قدومي ــ صحفي ــ الوطن
إجدوناس راسيوس ــ أستاذ مساعد ــ معهد العلاقات الدولية والعلوم السياسية ــ فيلنيوس
تينا رياس ــ مساعد باحث ــ قسم الدراسات الاستراتيجية والدفاعية ــ كلية الدفاع الوطني
بافو رنتانين ــ رئيس ــ سفير ــ مجلس الأطلسي الفنلندي
ماريا بيكونين ــ مبرمج ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
لينا ريتولا ــ مستشار ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
أولى رماكي ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
ميكاروتسالنين ــ ملحق ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
صالح رشيدات ــ سفير ــ سفارة الأردن ــ برلين
ساني سارس ــ مسئول برامج وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
مينا سارنيفارا ــ باحث ــ جامعة هلسنكي

سعيد صادق ــ السفارة الفنلندية في القاهرة
طارق بن سالم ــ وزير مفوّض ــ سفارة تونس ــ هلسنكي
ليفو سالمي ــ سفير ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
محمد سمير ــ الأهرام الدولي
عازر سويرس ــ صحفي ــ وكالة الأنباء الكويتية
اونوساكسين ــ موظف أول ــ وزارة الدفاع ــ فنلندا
بنتي أبكا شيلر ــ باحث ــ جامعة فري ــ برلين
يواخيم شمولين ــ مستشار سفارة ألمانيا ــ هلسنكي
توماس سيكر ــ سكرتير ثان ــ السفارة الأمريكية ــ هلسنكي
سعاد شلبي ــ سفير ــ سفارة مصر ــ هلسنكي
لينا شارما ــ صحفي
جاري سيك ــ باحث أول ــ جامعة كولومبيا
بيتر سكوت ــ رئيس قسم ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ الدنمارك
ساسكا سنلمان ــ صحفي ــ هلسنجن سانومات
اديان سوليتاندر ــ مساعد باحث ــ المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية
يوكا بيكا ستراند ــ مساعد باحث ــ المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية
كريستيان سوند جرين ــ نائب مدير عام ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
يارنو سيريالا ــ مستشار ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا
ساندور زابورا ــ سكرتير أول ــ سفارة المجر ــ هلسنكي
نيكلاس تالكفيت ــ صحفي ــ هوفود شتاد شبلات
إيريك تارنالا ــ منسق مؤتمرات ــ المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية
تيمو توبولا ــ طالب ــ جامعة تامبير
إلينا توكانين ــ صحفي ــ تورون سانومات
ميكو تيرفانين ــ طالب ــ جامعة تامبير
شيمي تزور ــ سفير ــ سفارة إسرائيل ــ هلسنكي
سمبو فاركليو ــ مراسل أخبار أجنبية ــ الإذاعة الفنلندية
تاباني فاتروناتا ــ مدير ــ المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية
إسكو فارو ــ صحفي ــ الإذاعة الفنلندية

تانيا فاساما ــ صحفي ــ هلسنجين سانومات

ميكو فيتاسالو ــ أستاذ/ رئيس مجلس إدارة ــ كلية الدفاع الوطني/ المعهد الفنلنـــدي للشـــؤون الخارجية

ريستو فولانين ــ وزير ــ مكتب رئيس الوزراء

بيرنيلا واستروم ــ مدير عام ــ المعهد الفنلندي للشؤون الخارجية

مارتين وسترلوند ــ نائب رئيس وحدة مكافحة الإرهاب ــ شرطة الأمن

كيرستي وستفالين ــ مستشار ــ وزارة الشؤون الخارجية ــ فنلندا

محمد عبدالغني يعقوب ــ رئيس مراسم ــ سفارة اليمن ــ موسكو

إيلان أجيت باسيوغلو ــ سفير ــ سفارة تركيا ــ هلسنكي

نبذة عن ترجمات خليجية

سلسلة من الترجمات التي تتناول أبرز الدراسات الإقليمية والدولية والكتب التي ترتبط مضامينها بقضايا منطقة الخليج .

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

أوراق بحثية:

علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي: نقطة التحول القادمة	جريجوري غوز	ISBN 9948-400-73-9
العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.	جاكومو لوتشياني توبياس شوماخر	ISBN 9948-400-72-0
علاقات دول المجلس مع إيران	أنوشروان احتشامي	ISBN 9948-400-71-2
علاقات دول المجلس مع أستراليا	باتريشيا برويك	ISBN 9948-400-43-7
علاقات دول المجلس مع اليمن	عبده الشريف	ISBN 9948-400-33-X
دول مجلس التعاون والصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٧٠- ٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN 9948-400-34-8
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي	اليزابيث ستيفينز	ISBN 9948-400-67-4
النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN 9948-400-74-7
علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان	سونوكو سونایاما	ISBN 9948-400-63-1
دول المجلس وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف	ISBN 9948-400-29-1
النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف (تحرير)	ISBN 9948-400-83-6

ترجمة ونشر:

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبين	ISBN : 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس وستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
لماذا يتمرد البشر	تيد روبرت غير	ISBN : 9948-400-08-9
فهم العلاقات الدولية	كريس بروان	ISBN : 9948-400-14-3
قضايا في السياسة العالمية	بريات وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث	ISBN : 9948-400-22-4
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	غراهام إيفانز وجيفري نوينهام	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك دانليفي وبريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1

إصدار ونشر :

ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر	تحرير: علي خليفة الكواري	ISBN : 9948-400-66-6

سلسلة سياسات عامة:

الاصلاح في السعودية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2
نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-27-5
قوات السلام العربية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7

أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

تعزيز النظام الحضري في منطقة الخليج	بروس ستانلي	ISBN: 9948-400-60-7
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشا بيرويك	ISBN: 9948-424-17-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948-400-75-5
دور الذهب في العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ڤـــويرتـــز	ISBN: 9948-424-48-4

دراسات إيرانية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في إيران. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : مستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
العدد الثاني : الاحتلال والمقاومة في العراق	خليل إسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
العدد الثالث : التحولات الديمقراطية في العراق	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5

دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-69-0
العدد الثاني : الانتخابات البرلمانية اليمنية: تحليل نقدي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN : 9948-400-70-4

مجلة دراسات خليجية :

فصلية محكمة تعنى بالشؤون الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

أوراق المؤتمرات والندوات :

من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

GRC Publications

Books Published by GRC

"Gulf in a Year" 2003	Gulf Research Center	ISBN 9948-400-26-7
Unfulfilled Potential: Exploring the GCC-EU Relationship	Edited by Christian Koch	ISBN 9948-424-30-1

Policy Analysis:

Reforms in Saudi Arabia	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-400-24-0
Arab Peace Forces	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-424-19-0
Political Kidnapping	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-03-4
Saddam's Fate	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-02-6
Military Action against Iran's Nuclear	Mustafa Alani	ISBN 9948-400-99-2
Establishing a Successful GCC Currency Union	Emilie Rutledge	ISBN 9948-424-22-0
A WMD Free Zone within a Broader Gulf and Middle East Security Architecture	Peter Jones	ISBN 9948-424-40-9

Journal of Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual periodical that includes academic studies and research on the GCC political, economic, social, defense and security affairs.

Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on GCC states' political, economic, social defense and security affairs.

Iran Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iranian political, economic, social defense and security affairs.

Iraq Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iraqi political, economic, social, defense and security affairs.

Yemen Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Yemeni political, economic, social, defense and security affairs.

The Yemeni Parliamentary Elections	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-77-1

Gulf Papers: Present the findings of a series of workshops conducted by the Gulf Research Center within the framework of the 'Gulf Studies Program' individually or in cooperation with leading peer research centers. Bringing together area specialists, each series of workshops tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding on a specific issue in the region and presenting a set of recommendations.

UN Security Role in the Gulf Region: A Comparative Perspective	Youssif M. Benkhalil	ISBN 9948-400-75-5
Back to the Developmental Future: (Re)Empowering the Gulf's City-System	Bruce Stanley	ISBN 9948-400-60-7
Dubai Emirate and Australian Relationships	Patricia Berwick	ISBN 9948-400-84-4
Obstacles facing the Industrial Establishments In Sohar Industrial Estate, Oman	Adil Hassan Bakheet	ISBN 9948-400-85-2
The Role of Gold in the unified GCC currency	Eckart Woertz	ISBN 9948 424 28 X

GRC Lectures: A growing collection of lectures by leading scholars and experts. The lectures cover a variety of issues related to the Gulf and provide valuable insight into ongoing political and academic debates inside or outside the Gulf region. It is published in both Arabic and English.

Research Papers: Peer-reviewed bilingual research papers and studies written by specialists in Gulf issues. The research papers are comprehensive in character and meant to open the door for more specialized Gulf studies.

GCC- EU Military and Economic Relations	Elizabeth Stevens	ISBN 9948-400-30-5
Judicial Systems in the GCC States	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-32-1
Constitutionalism in the Arab Gulf States	Ahmed Abdulkareem Saif (Edited)	ISBN 9948-400-35-6
GCC- US Relations	Gregory Gause	ISBN 9948-400-36-4
GCC-EU Relations: Past Record and Promises for the Future	Giacomo Luciani & Tobias Schumacher	ISBN 9948-400-37-2
Israel's New Friendship Arch: India, Russia and Turkey	P. R. Kumaraswamy	ISBN 9948-424-46-8

Event Papers: Presents the proceedings of conferences, workshops and seminars conducted by the GRC within the framework of the 'Gulf Studies Program', individually or in cooperation with leading peer research centers. Each event brings together area specialists and tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding of the issue and a set of recommendations.

Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention in Application to the Arab Countries	Mohamed Kadry Said (Edited)	ISBN 9948-424-26-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي – الإمارات العربية المتحدة

الاسم : ..... المؤسسة : .....

العنوان ..... ص.ب : .....

الرمز البريدي : ..... الهاتف : ..... الفاكس :.....

البريد الالكتروني : .....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sale@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae